الدورة الإنتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاول
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٨)
الخميس (٢٠٢٢/٥/١٩)

عدد الحضور: (٢٧٠) نائباً.
بدأت الجلسة الساعة (١:٢٠) ظهراً

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الاولى، الفصل التشريعي الأول. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، إشارة إلى الطلب المقدم والمشفوع بتواقيع (١٨٤) نائب الذين يطلبون أضافة فقرة التصويت على إقالة محافظ صلاح الدين بناءً على كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم كذا في ٢٠٢٢/٤/٢٦ أطلب من المجلس التصويت على أضافة هذه الفقرة في جدول الأعمال وتكون الفقرة ثانياً، الموافقة حاصلة.

***أولاً: أداء اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.**

إشارة إلى كتاب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مرشح بديل نعلمكم أن المرشح البديل الذي يكون بدل مشعان ركاض كاظم ضامن الجبوري في الأصوات من المرشحين الذكور عن الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة صلاح الدين والمرشح بالتسلسل (٢١) السيد مقدام محمد عبيد علي بعدد أصوات (٩٨٢٦) صوتاً أطلب من السيد مقدام محمد عبيد أطلب من السيد مقدام الحضور إلى القاعة لتأدية اليمين الدستورية.

أدى السيد (مقدام محمد عبيد علي) اليمين الدستورية بديلاً عن السيد مشعان الجبوري.

النصاب ارتفع ثلاثة نواب دخلوا النائب محمد عنوز مع نواب أثنين وأيضاً التحاق النائب مقدام الجميلي وأصبح النصاب (٢٧٠).

السيدات والسادة النواب.

***الفقرة ثانياً: التصويت على إقالة محافظ صلاح الدين.**

إشارة إلى كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم كذا في ٢٠٢٢/٤/٢٦ مجلس النواب نرسل ليكم محضر اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الأمر الديواني العدد كذا في ٢٠٢٢/٤/٢٤ والمصادق عليها من قبل مجلس الوزراء المتضمن طلب الموافقة على إقالة محافظ صلاح الدين السيد عمار جبر خليل الجبوري استناداً إلى إحكام المادة (٧) ثامناً ثانياً من قانون المحافظات الغير منتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم وفق للقانون مع التقدير.

نص المادة (٧) ثامناً ثانياً تنص لمجلس النواب إقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة اقتراح رئيس الوزراء لنفس الأسباب المذكورة أعلاه، ويشار إلى الأسباب (أ) المذكورة في المادة (٨) أولاً (أ) عدم النزاهة واستغلال المنصب الوظيفي،(ب) التسبب في هدر المال العام، (ج) فقدان أحد شروط العضوية، (د) الاهمال أو التقصير المتعمدين في إداء الواجب والمسؤولية.

إشارة إلى ما وردة في تقرير اللجنة التحقيقية في مكتب رئيس الوزراء وطلبة من المجلس التصويت على إقالة محافظ صلاح الدين

إشارة إلى المادة (٧) ثامناً ثانياً من قانون المشار إلية وثبوت الاهمال أو التقصير المتعمدين في إداء الواجب والمسؤولية وتسبب في هدر المال العام من قبل السيد المحافظ صلاح الدين عمار جبر خليل الجبوري.

أطلب من المجلس التصويت على الموافقة بإقالة محافظ صلاح الدين عمار جبر خليل الجبوري لثبوت اهمال وتقصير المتعمدين في إداء الواجب والمسؤولية وتسبب في هدر المال العام أطلب من المجلس التصويت، إشارة إلى المادة (٧) ثامناً ثانياً من قانون المحافظات، يتطلب (١٦٦) يجب حسب عدد الغير مصوتين هنا، لا يوجد عدد غير مصوتين أكثر من (٧) نواب من أصل (٢٧٠)، تمت الموافقة على إقالة محافظ صلاح الدين بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب.

***الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية. (اللجنة المالية).**

السيدات والسادة النواب، استناداً إلى أحكام المادة (١١٢) أولاً من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، والمادة (١٧) رابعاً من قانون مجلس النواب وتشكيلته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ تقدمت اللجنة المالية بطلب تشريع مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، وأيضاً استناداً إلى المادة (١٢٠) من النظام الداخلي تقدم عدد من النواب بمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، وإشارة إلى نفس المادة (١١٢) من النظام الداخلي لكل لجنة حق اقتراح القوانين وتقدم اللجنة الاقتراح كتابتاً إلى رئيس المجلس الذي يحيله بدورة إلى اللجان المختصة، وبالفقرة ثالثاً من نفس المادة يحيل رئيس المجلس مشروع القانون إلى اللجنة القانونية لمراجعة صياغة وتدقيقه وتطلب عرض على المجلس وهذا ما تم أحاله مقترح القانون إلى اللجنة القانونية التي أجابه بكتابهم المرقم (٣٥) في ٥/١٧ استناداً إلى أحكام المادة (٦٠) ثانياً من الدستور وأحكام المادة (١١٢) ثالثاً والمادة (١٢٢) من النظام الداخلي وإشارة إلى هامشكم المسطر على كتاب اللجنة المالية بالعدد كذا في كذا لا مانع لدى اللجنة القانونية من عرض مقترح القانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية على جدول الأعمال المجلس قدر تعلق الأمر بنا، هذا مقترح قانون هل يوجد اعتراض على المضيء بمقترح القانون؟ أنا أطبق الفقرة ثالثاً من المادة (١١٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب هل يوجد اعتراض؟ لا يوجد اعتراض مبدئي على المضيء بالقانون.

أين خالفة النظام الداخلي وأي حديث عن جزئية تتعلق بالأمور الفنية للقانون هذه مداخلة لا يوجد مخالفة للنظام الداخلي اقرأ النظام الداخلي بالمادة (١١٢) طلبت اللجنة المالية وطلبوا نواب وتم إحالة إلى اللجنة المالية واللجنة القانونية أبدأت رأيها واعرض على المجلس، نقاط النظام عندما يخالف الرئيس لسياقات النظام الداخلي خلال جدول الأعمال، لا يوجد اعتراض على المضيء بالقانون من حيث المبدأ.

- النائب ثامر ذيبان حسون عبود الحمداني (نقطة نظام):-

بعد قرار المحكمة الاتحادية التي وضحت بموجبة مهام الحكومة وعلى أثر ذلك تم إلغاء هذا القانون، التواقيع التي تم جمعها أو أعدادها داخل اللجنة المالية كانت بناءً على رغبة أغلب أعضاء اللجنة المالية ولم نعترض على هذا الموضوع لكن الذي أصبح الأخ رئيس اللجنة المحترم قال فقط عنوان قانون يرسل إلى السيد رئيس المجلس أو إلى هيأة الرئاسة للموافقة، من بعدها نرجع داخل اللجنة

المالية نعد المواد ليس هذا القانون قانون تعد اللجنة المالية الذي تفاجئنا به أن السيد رئيس اللجنة المحترم أرسل القانون نفس مع تواقيعاً أنا بالنسبة أوقعت على أعداد قانون ليس هذا القانون التي تم رفضة من قبل المحكمة الاتحادية أو المرسل من الحكومة، الذي نرجو من سيادتكم السيد الرئيس حتى الموضوع يمضي ونشعر بحدوث الأزمة لا سامح الله مستقبلاً وبسلاسة أن يكون أعداد قانون جديد داخل اللجنة المالية وليس هذا القانون الذي أرسلتها الحكومة، أن يكون قانون مقنن ويستهدف شرائح ووزارات واضحة هناك لغط كبير بالشارع هناك لغط بالأوساط السياسة وبعض الأخوة أعضاء مجلس النواب المحترمين عندهم تحفظ على هذا الموضوع، نحن لماذا ندخل في سجلات وفي إشكالات، الذي نطلبه من حضرتكم أن مثل ما تم جمع تواقيع من أعضاء اللجنة المالية على أن يكون فقط عنوان قانون وليس مشروع قانون ويتم قراءة بالوقت الحاضر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب المحكمة الاتحادية لم ترفض القانون المحكمة الاتحادية لم تجيز للحكومة أرسال مشاريع قوانين على أنها حكومة تسيير أعمال لم تدخل بالجانب الموضوعي للقانون، اعترضت على أصل المشروع أو أرسال الحكومة إلى المشروع يجوز لمجلس النواب اقتراح القوانين أذا كان في جنبة مالية يتم أخذ رأي الحكومة أن لم تعترض الحكومة يمضي وأن كان في جنبة قضائية يأخذ رأي مجلس القضاء الأعلى أن لم يعترض المجلس القضاء الأعلى فيمضي القانون، ممثل الحكومة هل يوجد اعتراض مبدئي على المضيء بالقانون بمقترح القانون؟

- السيدة ممثل الحكومة:-

من حيث المبدأ الحكومة موافقة على المضيء بالقراءة، وإذا يوجد أي ملاحظات فنية سوف تكون مع اللجنة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف تثبت هذه الموافقة في محضر الجلسة، السيد ثامر ذيبان القراءة الأولى لا تعني الموافقة على نصوص القانون المذكورة هذا القانون نفس تم استلامة أيضاً بمقترح من أعضاء خارج اللجنة المالية إشارة إلى المادة (١٢٠) بالنظام الداخلي القانون أيضاً سوف يعود إلى اللجنة المالية بالقراءة الثانية بالمقترحات وبالتعديلات وأرجو من جميع السيدات والسادة النواب أن يبدون ملاحظاتهم الموضوعية على القانون من أجل أن ينضج القانون ويخرج بالاتفاق نيابي على أهمية المضي بالفقرات المهمة التي من شأنها معالجة ملفات كبير تتعلق بأمور تمس المواطن مباشراً.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

بأن الجميع الحضور كممثل عن مجلس العراقي في قبة البرلمان يمثل الشعب العراقي ولا يسعى إلى عرقلة أي مشروع يخدم أبناء الشعب العراقي، ولذلك ومن هذا المنطلق قررت اللجنة المالية صياغة مقترح القانون بتوقيع أعضاء اللجنة ممثلين عن كل أطياف الشعب العراقي ولم تستأثر كتلة سياسية معينة بعينها حول هذا المقترح لكي لا يكون هناك فرصة أو ذريعة للصراع السياسي والاختلاف السياسي يكون فيه المواطن العراقي هو الضحية، لذلك قدمة اللجنة المالية بيان أرجو من حضرتكم أن تسمح لنا أن نتلوا على السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب العراقي وعن طريقهم إلى الشعب العراقي .

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

تقرأ المادة الأولى لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب فلاح حسن زيدان اللهيبي:-

يقرأ المادة ثانياً (أولاً) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب مهند:-

يقرأ المادة ثانياً(ثانياً) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة ثانياً (ثالثاً) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة ثالثاً (أولاً) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب ستار جبار عبدالله العتابي:-

يقرأ المادة ثالثاً ثانياً (أ)(ب) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة:-

تقرأ المادة ثالثاً (ج) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة رابعاً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

يقرأ المادة خامساً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة:-

تقرأ المادة خامساً (أولاً) لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

تقرأ المادة سادساً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة سابعاً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

يقرأ المادة ثامناً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة تاسعاً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة عاشراً لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة الحادية عشر لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

يقرأ المادة الثانية عشر لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة الثالثة عشر لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة:-

يقرأ المادة الرابعة عشر لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب:-

يقرأ المادة الخامسة عشر لمقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائبة:-

تقرأ الأسباب الموجبة.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

السيد الرئيس تم القراءة من قبل الأخوة والأخوات أعضاء اللجنة المالية، وكما دعت اللجنة المالية في مشروع القانون لقرأ قراءة أولى في مجلس النواب، تدعوا الأخوة والأخوات أعضاء مجلس النواب جميعاً إلى تقديم مقترحاتهم والحضور إلى جلسات اللجنة المالية العلنية لا توجد جلسات سرية ولا توجد جلسات خارج مجلس النواب، من الأن وصاعداً جلسات اللجنة المالية سوف تكون في داخل أروقة مجلس النواب وفي مقر اللجنة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هي بالأصل السيد النائب في هذه الدورة متواجدين في اللجنة المالية فقط في الدورات السابقة، كانت للضرورة سبب عدم وجود مكان كافي في بعض الأحيان ويستعينون في مقر الضيافة قاعدة الضيافة الحكومية.

بما يتعلق بالملاحظات السيدات والسادة النواب، في القراءة الثانية يتقدمون بملاحظاتهم في الجلسة ويتقدمون به مكتوبة إلى اللجنة المالية ويباشرون، كل نائب له حق في اللجنة المالية وفي أي لجنة يبدي عن رأي نعم ليس له حق التصويت فقط يقتصر على السيدات والسادة أعضاء اللجنة المشار إليها، ولكن يحق أي نائب أن يحضر في اجتماعات أي من اللجان بما فيها اللجنة المالية، ويبدي عن رأي ويدافع عن وجهة نظر ويتبنها على أن لا تخالف القانون والدستور وحاجات الشعب.

- النائب عباس شعيل عوده الزاملي (نقطة نظام):-

المادة (٣٨) من النظام الداخلي، في بداية قراءة القانون جنابك أشرت على أن هناك معترضين على القانون بالتأكيد نحن عندنا وجهة نظر كيطار تنسيقي على قانون الدعم الطارئ، وهذا لا يعني بأننا نعترض على أصل الفكرة ومثل ما ذكر السيد رئيس اللجنة المالية أستاذ حسن الكعبي على أن الكل في مجلس النواب هو لديه شعور بالمسؤولية وهم على أن كيف من الممكن أن الشعب العراقي اليوم ينتظر الكثير من مستحقاتهم الحكومة عاجزة عن تسديدها بسبب أن حكومة تصريف إعمال، لذلك نحن نسجل ملاحظاتنا على أن هذا القانون إذا من الممكن نشرع قانون بهذا الشكل لحل مشكل مالية في قسم ما، لماذا لا نذهب بالاتجاه تشريع قانون الموازنة الاتحادية بشكل كامل لنهاء الجدلية التي تتعلق بالموازنة العامة الاتحادية هذا سؤال أول موجة للأخوة باللجنة القانونية واللجنة المالية؟ موضوع أخر نحن نعتقد أن موضوع الحكومة وأدارتها بالوقت الحاضر علينا جميعاً كمجلس نواب وقوة سياسية أن نفكر جيداً إلى متى نبقى نحن عندنا حكومة تصريف أعمال، يجب أن يكون هناك ذهاب بالاتجاه انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة ومن خلال مجلس النواب دعوا للقوة السياسية للوصول غلى نتيجة بالتنازل من الأطراف السياسية الموجود من أجل انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة من أجل أن نحن المدد الدستورية تم ضربها علينا أن نحترم القانون والدستور بمدده وتشكيل حكومة ومن الممكن أن نواجه التحديات سواء على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

- النائب عادل خميس عبد اللطيف حاشوش:-

لا يوجد عندنا اعتراض على أصل القانون الأن يوجد مصلحة بتشريع لكن يوجد مصلحة بتشريعه لكن بشروط معينة السيد الرئيس، بعض النواب في اللجنة المالية قالوا لي السيد الرئيس فقط يجب أن نعترف القانون به يوجد خلافات حتى داخل اللجنة المالية بعض الأعضاء باللجنة المالية يقولون يحتاج إلى وضوح بالقانون، الملاحظات يجب الأخذ به الجداول التي تشير هنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأن هذا نقاش جنابك يوجد اعتراض حضرتك أشرت إلى نقطة نظام وليس مداخلة، لا يوجد مداخلة لا بالقراءة الثانية أقري نص الفقرة التي تقول نقطة النظام.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

نقطة نظامي تنطلق من المادة (٢٧) (٤٢) بحقي، وتعطي للنائب حق التدخل في نقطة نظام لأبداء رأيه

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يحق للنائب أثناء الجلسات المجلس يعترض نقطة النظام مع سير المناقشات إذا خالفة أحدى مواد الدستور أو النظام أو تجاوزت جدول أعمال الجلسة وعليه بيان المادة التي يحتج به ونصها، هذا سياق السيدة النائبة أنا أريد نص المادة التي خالفتها الأن وأنا أتحدث بإدارة الجلسة أريد نص المادة بالنظام الداخلي التي تم مخالفتها وتم الاعتراض عليها من قبلكم بنقطة نظام.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أنت سمعت رأيي حتى تعرف أنا أين أتحدث وأين المخالفة؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا لا أريد رأيي وأريد أن أسير عدل ولا أرجع إلى النظام الداخلي، السيدة النائب أشرتي بنقطة نظام أين النقطة التي خالفتها بالنظام الداخلي.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أنت سمعت رأيي حتى أعرف أين أتكلم وأنت لم تعطيني حق (٢٧) تعطيني حق أن أتكلم بما أشار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، (٢٧) تشير إلى يحق للعضو أثناء جلسات المجلس أن يعترض بنقطة نظام على سير مناقشات خالفة أحدى مواد الدستور أو النظام أو تجاوزت جدول أعمال الجلسة، وعلية بيان رقم المادة التي يحتج به ونصها أرجو بيان نص المادة ونص المادة.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

السيد الرئيس أنت سمعت رأيي على المادة (٢٧) التي تعطيني حق التكلم في حالة مخالفة القانون أو الدستور، لم تعطيني الحق بالتكلم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي نص أنا خالفته؟

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أنا تكلمت حتى تعرف أنا مخالفة وقلت النص أو لا ولم تعطيني حق الكلام.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نزولاً لرغبت السيد النائب الأول والسيد النائب الثاني سوف أسمح لكي بالمداخلة وبنقطة النظام.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

السيد الرئيس أنا أرجع إلى صلاحيات السيد رئيس مجلس النواب، كلا السيد الرئيس يوجد نظام داخلي يحكم علاقتنا مع هيأة الرئاسة هو الرئيس ونائبيه، يوجد صلاحيات مجلس النواب محدد بأن رئيس مجلس النواب ينظم جلسات المجلس اليوم أنا من أريد أتكلم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أين نقطة النظام؟

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

السيد العزيز أبدي رأيي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مداخلة أو نقطة نظام؟

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

بال(٤٧,٤٢) لي الحق بالتكلم أنت أعطيني أتكلم أقول لك أين المخالفة هناك الوقت تقول لي لم تعطيني المخالفة نظام داخلي أو قانون أو دستور، أنت لم تعطيني الحق بالكلام أنا احتمال أعطي نص قانوني يعطي تكليف قانوني الذي يحصل ممارسة هذا القانون أنت لم تسمع لي، السيد الرئيس يجب أن أتكلم رجاءً ويجب أن يتسع صدرك أنت اليوم السيد رئيس لدورتين وبالتالي يجب أن يتسع صدرك أكثر من الدورة الأولى الأن أعرفه ألية وممارسة دورك كرئيس مجلس نواب، يعني تعطيني الحق كنائب من أعترض بنقطة نظام ليس لك الحق أن تبني مواقف خاصة بك أو مواقف سياسية تبنية على أساس تقاطعني بالكلام، اليوم أنا نائب حالي حال أي أحد لي الحق التكلم السيد الرئيس البناء المسبق على مواقفك لا يحصل، البناء المسبق على مواقفك لا يمكن تطبق معنا في مجلس النواب نحن لنا الحق التكلم احتمال الكلام الذي قلته يبرر الفعل القانوني اليوم أنا أعرف هناك توجه سياسي بإقرار هذا القانون احتمال أعطيك نص قانوني يعطيك شرعية لما يقوم به مجلس النواب، نقطة نظامي التي أريد أن أقولها بأن هذا القانون مع رغبتنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الآن يتم تسجيل حديثهم وكل السابق يشطب.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أنا أقول السيد الرئيس نقطة نظامي طالما نحن سائرين بتشريع هذا القانون في ظل وجود ثلاثة قرارات للمحكمة الاتحادية تمنع صدور هذا القانون، وأنت أتيت لقية فتوى أو شرعية بأن تسأل الحكومة على شرعية هذا القانون لوجود جنبة مالية يجب أن يكون بكتاب رسمي حتى نحن نعرف، الأمر الأخر أذا نذهب بالاتجاه القاعدة الفقهية التي تقول الضرورات تبرر المحظورات نحن نتجه بالاتجاه تقنين هذا القانون وإيجاد رقابة لاحقة أو حسابات ختامية لهذا القانون، أنا هذا الذي أريد أن أقوله وأنت لم تمنحنا التعبير السيد الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، لا يوجد ما ينص على أن يأخذ رأي الحكومة بشكل مكتوب الجلسة مسجلة وممثل الحكومة موجود وتم أخذ رأي ممثل الحكومة، السيد رئيس اللجنة هذا الكلام يخص المجلس إذا تسمح لي يجب أن أكمل مداخلتي، السيدات والسادة النواب أن يكون هناك عمل منتظم لجلسات المجلس في بداية الفصل التشريعي من يتحدث بنقطة نظام علية أن يشير مستقبلاً إلى نقطة نظام، الحديث عن نقاط النظام أينما خالفة رئاسة المجلس ورئيس المجلس إدارة الجلسة وفق جدول الأعمال المسبق والمعد بالإمكان أي نائب يعترض وفق المادة (٢٧) من النظام الداخلي ويحدد المخالفة لا نقاط نظام أو لا مداخلات بحجة نقاط النظام مستقبلاً، لكي يمارس النائب حقة وأيضاً يكون هناك انضباط في جلسات المجلس، الحاكم بيننا مقترح القانون مهم لكي لا يكون هذا المقترح للقانون نقطة خلاف بين النواب وبين القوة السياسية أكرر أطلب من الجميع السيدات والسادة النواب أن تكون مداخلات جاهزة عند القراءة الثانية ويتم تقديمها بشكل مكتوب إلى اللجنة المالية وأن يتواجد من يرغب من السيدات والسادة النواب مع اللجنة المالية للأبداء عن رأيه ونصل إلى قانون يؤدي الغالية بتوفير الخدمات الضرورية والملحة والطارئة لأبناء الشعب العراقي.

***الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون حظر التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني.(اللجنة القانونية).**

- النائب عامر حسين جاسم الفايز:-

المفروض أن تكون اللجنة المشاركة وقد جاءنا كتاب من اللجنة القانونية إلى لجنة العلاقات الخارجية على أن نشاركهم بالقرار، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لرفع القانون وناقشته.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

طلبك صحيح والذي ورد إلى رئاسة المجلس تكون لجنة العلاقات الخارجية لجنة ساندة إلى اللجنة القانونية بتشريع هذا القانون طلبك صحيح.

السيدات والسادة النواب أيضاً بموجب المادة (١١٢) من النظام الداخلي، الآن قبل ما يتم التشريع بالقانون لحين القراءة الثانية ممكن أن نسأل المجلس إشارة إلى المادة (١١٢) من النظام الداخلي ثالثاً يحيل رئيس المجلس مشروع القانون أو مقترح القانون إلى اللجنة

القانونية لمراجعة صياغة وتدقيق وتطلب عرضة على مجلس النواب، هل يوجد اعتراض مبدئي على تشريع هذا القانون؟ هذا تصويت لا يوجد أي معترض.

- النائب عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

تقرير مقترح قانون حضر التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني.

أولاً: أحيله القانون إلى اللجنة القانونية مصاحب مع تواقيع عشرين نائباً بكتاب مكتب السيد رئيس المجلس للعدد (٢٤٢) في ٢٠٢٢/٥/٨ وكتاب مكتب السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب ذو العدد (٦٠٩) في ٢٠٢٢/٤/١٢.

ثانياً: سبق وأنا ناقشه اللجنة القانونية مقترح القانون وقررت عرض القراءة الأولى بموجب كتابها المرقم (١٩) في ٢٠٢٢/٥/٨.

ثالثاً: سبق وأن تم قراءة القانون قراءة أولى في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٠٢٢/٥/١١.

رابعاً: ناقشه اللجنة القانونية مقترح القانون للمرة الثانية في ٢٠٢٢/٥/١٧ وأبد السادة أعضاء اللجنة ملاحظات في مواد القانون، سوف يتم تضمينها مع الملاحظات أعضاء مجلس النواب التي سوف تثبت في جلسة المناقشة في مجلس النواب والملاحظات الأخرى التي ترد إلى اللجنة القانونية مكتوبة.

خامساً: قررت اللجنة عقد اجتماع مشترك مع اللجان النيابية العلاقات الخارجية الأمن والدفاع الاقتصاد والاستثمار العمل ومؤسسات المجتمع المدني.

سادساً: قررت اللجنة استضافة الجهات التنفيذية ذات العلاقة المتمثلة بوزارة الدفاع ووزارة الخارجية جهاز المخابرات الوطني جهاز الأمن الوطني مستشارية الأمن القومي دائرة المنظمات الغير الحكومية الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

أخيراً قررت اللجنة رفع مقترح القانون للقراءة الثانية في جلسة مجلس النواب لغرض مناقشة مقترح القانون٢٠٢٢/٥/١٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد المقرر تفادي للأحراج وتفادي أن أحد لا يقدر تعبكم كنواب وأنتم نواب أنتم تقدمون خدمة للنواب أضافة إلى عملكم لا يوجد عليها تخصيص ولا يوجد عليها مكافئ ولا يوجد عليها أي امتياز تلافي مثل هذه حالة يجب تسلسل القوائم تصبح أكثر من ورقة تكتب به الأسماء يجب أن تسلسل الورقة نفيها تسلسل، السيدات والسادة المقررين هم نواب مثلكم يعني ما يؤدي واجب وضيفي يجب شطب هذه المداخلات لي. هذه الورقة جنابك به فقط أربعة المتداخلين وهذه به أربعة عشر، السيد النائب هذا القانون مهم أخوان هذا الخلاف غير مهم وغير صحيح.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

أكيد الجميع ليس فقط متفق لكن مؤمن بعدم التطبيع مع الكيان الصهيوني إسرائيل هذا ثابت من ثوابت العراق والعراقيين، لكن نحن نتكلم عن القانون من الناحية الصياغية السيد الرئيس يوجد بعض الفقرات بالقانون متروكة ليس به نهايات واضحة وهذا قانون سوف يطبق وخصوصاً العقوبات التي به يعني هو إعدام لذلك عندما نأتي لبعض المواضيع السيد الرئيس المادة (٤) هذه مهمات جداً بالقانون، السيد الرئيس أن هذا القانون أنا ذكرت نحن يوجد عندنا ثوابت رفضنا للتطبيع هذا ثوابت من ثوبتنا لكن في نفس الوقت لا نريد أن يكون كأن مادة أربه إرهاب جديد على مؤسسات وأشخاص عراقيين، عندنا في مادة (٤) تقول التطبيع مع الكيان الصهيوني يمنع التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل أو الترويج له أو لأي أفكار أو مبادئ أو ايدلوجية أو سلوكيات صهيونية، لا أعرف ما هي ايدلوجية وما هي الأفكار يجب أن نترجمها الأن هذا الموضوع سوف يطبق قانون على المؤسسات الدولة وعلى الشعب هذا أولاً، ثانياً يقول سادساً القيام بأي فعل يحقق الأغراض الصهيونية ما هي الأغراض الصهيونية اليوم مزاج البعض يقول أنت رؤيتك صهيونية والبعض يقول رؤيتك وطنية والبعض يقول حسب الزاوية التي ينظر له وحسب المزاج السياسي عند، اليوم تكون صديقة أنت وطني شريف أنت خصم في أي عمل أنت تروج وتعمل هذه مهمة جداً أيضاً يقول في المادة (٧) قبول أي نوع من أنواع المساعدات أو التبرعات أو الهبات مع الكيان الصهيوني هذه متفقين عليها أو المؤسسات المروجة له السيد الرئيس أنا كيف اعرف هذه مؤسسة مروجة للتطبيع للكيان الصهيوني يعني يجب أن نذهب أما نضع نهايات منتهية واضحة حتى هذا القانون يسير بشكل صحيح ولا

يسيس مثل بعض القوانين أو نذهب ونقول أي دولة به سفارة صهيونية نقطع العلاقات معها كاملة، أي واحد معها علاقات مع الكيان الصهيوني ويوجد به سفارة صهيونية نقطع العلاقات معها حتى لا نلتقي في مؤسسة تابعة مع هذه الدولة التي يوجد عندها تطبيع وبعدين نذهب بالاتجاه عقوبة هذه الجهة اعتقد القانون يحتاج إلى صياغات قانونية واضحة أنا أعتقد يحتاج إلى دقة حقيقية في إقرار هذا القانون لكن في نفس الوقت وإقرار هذا القانون مهم جداً.

- النائب أحمد عبد الله الجبوري:-

أولاً نشكر اللجنة القانونية ومن قدم هذا القانون المهم الذي هو من أولويات الشعوب العربية والإسلامية، في مناهضة الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين وبلا شك بأن الشعب العراقي كافة أطيافه ومكوناته يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي هو اعتراف بدولة الكيان الصهيوني الغاصب، ولذلك ونحن كأعضاء مجلس النواب العراقي ودائماً نحضر مؤتمرات دولية وعربية أنا أطلب من اللجنة القانونية ولجنة العلاقات الخارجية أن يكون حضور الوفود العراقية إلى هذه الاجتماعات بشرط عدم حضور وفد الكيان الصهيوني الغاصب الأن هناك الكثير من الأمور نحن جميع أعضاء مجلس النواب العراقي كانوا ينسحبون من هذه المؤتمرات ويرفضون الحضور له لحضور الكيان الصهيوني الغاصب، المسألة الأخرى أرجو أن ينصرف القانون ليس فقط على الشكل العام وإنما يذهب إلى دعم التعامل التجاري مع المساهمين في الشركات التي تأسست في الكيان الصهيوني أو أن يكون المساهمين بها من الكيان الصهيوني وهذا أمر يجب يكون التنسيق مع وزارة التجارة ومع أيضاً الجهات المسؤولة عن تسجيل الشركات.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

في ظل وجود المادة (٢٠١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ أجد أن هذه المادة كاملة متكاملة يعني الأسباب الموجبة لهذا القانون لذلك أطلب من اللجنة القانونية أمكانية تضمين المادة (٢٠١) من قانون العقوبات في هذا القانون، السيد الرئيس أتمنى أن يتضمن القانون إيقاف تنفيذ القانون إلى هيأة المسائلة والعدالة كون القانون ينسجم مع قانون المسائلة والعدالة وهيأتها، يتضمن مادة قانونية يوجد ملاحظة بعض الشركات تعمل بالوكالة عن شركات هي عائدة إلى الكيان الصهيوني وبالتالي أتمنى على القانونيين أن يضمنوا إذا كان العقد بالباطن شركة عائدة لشركة تتبنى النهج الصهيوني أو مع الصهيونية تحضر من التعامل، المادة الواردة بقانون العقوبات المتعلقة بالعذر المخفف الواردة في قانون (١١١) لسنة ١٩٦٩ أتمنى أن ترفع هذه المادة، أتمنى أن يتضمن القانون على مادة لا يتقاطع هذا القانون مع أي عفوا سابق أو لاحق يعني هذه القانون يكون قانون حاكم لأي عفوا قادم أو لأي عفوا سابق لا يمكن أن يكون هناك تداخل بين القانونيين، وأيضاً النص بالقانون بالإمكانية الجهة التي سوف يوكل إليها تنفيذ هذا القانون إصدار تعليمات تنفيذ هذا القانون.

- النائبة مها فاضل كاظم الجنابي:-

في البدء نبارك للشعب العراقي وإلى مجلس النواب العراقي أن تكون باكورة تشريعاته هو تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني إسرائيل الغاصبة للمقدسات المنتهكة لحرماتنا والغاصب لمسجدنا الأقصى مسرى نبينا الأعظم محمد (ص،ع) ولنا الفخر أن نكون كالعراق من أوال الدول العربية والإسلامية التي تشرع بتشريع تجريم وحضر التطبيع مع الكيان الصهيوني الإسرائيلي الغاصب لفلسطين القاتل لأهلنا والمنتهك لحرماتنا، السيد الرئيس بالنسبة لعنوان القانون أو أسم القانون قانون حضر التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني أجد من الضرورة وضع بين (إسرائيل) أي تحديد أسم الكيان الصهيوني الغاصب الذي يحضر تطبيع وإقامة العلاقات معه، بالنسبة للأهداف المادة (٢) يضاف إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية أو السياسية والعسكرية والاقتصادية أو التجارية أو الرياضية والفنية، تضاف أيضاً فقرة ويمنع الاتصال وفتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطرق مباشرة وغير مباشرة، أيضاً أجد من الضرورة إضافة فقرة بالقانون منع دخول أو استقبال حاملي جنسية الكيان الصهيوني الإسرائيلي في العراق أو في مقرات البعثات الدبلوماسية التابعة له، في الجرائم والعقوبات أيضاً المادة (٣) يمنع التطبيع وإقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية وتضاف أيضاً والتجارية والرياضية والفنية، أجد من الضرورة جداً أن تضاف فقرة الأن المادة (١٨) ثانياً من الدستور قد أفاده أنه يعد عراقياً كل من ولد أب عراقي وأم عراقية لذلك يجب إضافة فقرة تنص على أسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي أو

عراقية متزوج إسرائيلية أو متزوجة بإسرائيلية من الصهاينة وعن أولدهم، وكذلك السيد الرئيس نقطة أخيرة تضاف فقرة بأن تسحب الجنسية العراقية من المتجنس به أن ثبت إقامة أو ارتباطه بالكيان الصهيوني الغاصب بأي شكل من الأشكال.

- النائب حميد عباس عبد اللي الشبلاوي:-

بالمناسبة جزء مهم ذكرتها الأخت الست النائبة مها الدوري والتي هي تحديد من هو الكيان الصهيوني أي بين قوسين يكون إسرائيل حتى يتحدد المقصود من القانون، إضافة إلى أن ذكر المشرع العراقي في قانون العقوبات المادة (٢٠١) طالما أن مقترح القانون هو تفصيل لهذه المادة يجب ذكر من هو الكيان الصهيوني بالتفصيل وتعريف لهذا المصطلح وماذا يشمل من نطاق.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

أولاً: من الجهة التي تتولى تطبيق فقرات هذا القانون؟ أن القانون عام ويوجد فيه فقرات عامة ولكن من هي الجهة؟ هل هي الادعاء العام أو أحدى الهيئات المستقلة؟ أو أحدى الوزارات الأمنية حتى تكون هنالك جدوى بتشريع هذا القانون لابد أن يكون هنالك نص من قبل اللجنة القانونية بمادة صريحة الجهة المعنية بتطبيق هذا القانون ومتابعة تطبيق فقراته هذا الموضوع في غاية الأهمية اعتقد نحتاج الى ذكر نص آخر بما نصه لا يخل تطبيق فقرات هذا القانون مع أي نصوص قانونية تخص ذات الموضوع في قوانين أخرى قد توجد عقوبات مشددة في قوانين أخرى ممكن تطبيقها إضافة الى تطبيق بنود هذا القانون هنالك بعض الأمور الصياغية في المادة (١) التي تقول (تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل الغاصب) اعتقد واحدة منها تكفي هو الغاصب صحيح والمحتل صحيح ولكن واحدة تكفي لأنه نحن أمام نصوص قانونية.

في المادة (٢) أولاً: (العراقيين داخل العراق أو خارجه بما فيهم الموظفين ومسؤولين الدولة المكلفين بالخدمة العامة) الموظفين هم مكلفين بالخدمة العامة القانون عرفها.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

كلا يوجد مكلفين بالخدمة العامة ليس موظفين أعضاء مجلس النواب مكلفين بالخدمة العامة وليس موظفين وكذلك أعضاء مجالس المحافظات.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

نص قانون انضباط موظفي الدولة أيضاً عليها.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

حتى يشمل عليها الاثنان الموظفين والمكلفين بالخدمة العامة.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

وأيضاً وسائل التواصل الاجتماعي رقم (٦) المادة (٢) تحتاج الى تحديد الجهات المذكورة في المادة (٢) التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بحاجة الى تحديد هذا الموضوع وأيضاً في نفس المادة فقرة (٨) بالنسبة للشركات الخاصة اعتقد انه يقصد بها شركات القطاع الخاص يجب ذكر ذلك وفي المادة (٦) ثانياً (تطرد الشركات الأجنبية) اعتقد أن هذه المادة بحاجة الى صياغة لأنه هنالك شركات نفطية كبرى متعاقد معها العراق سواء كان في وزارة النفط ضمن عقود التراخيص أو شركات تقوم بمشاريع إستراتيجية في العراق ما هي موقفها القانوني؟ لأنه بالتأكيد هذه الشركات مثل توتل الفرنسية وغاز بروم الروسية واكسل موبيل وديبل البريطانية هي شركات كبرى عالمية تعمل في كل أنحاء العالم حتى يكون القانون فعلاً قابل للتطبيق هذه لابد من أن تحدد كيف الوضع القانوني للتعاقدات السابقة للحكومة العراقية؟.

- النائب فراس المسلماوي:-

أولاً: إعادة النظر في عنوان القانون ليصبح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني باعتبار أن لفظة الحظر لغة دلالتها ممكن أن تنتهي لها مدة انتهاء فالأخير يمكن أن يكون مؤقت الحظر بينما التجريم فهو قطع الشيء من أساسه وبشكل قطعي وهذا الأنسب لعنوان القانون (تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني).

ثانياً: يمكن تخصيص مادة في بداية القانون للمصطلحات أو التعريفات في بداية كل قانون لابد من أن تكون تعريفات للمصطلحات وسوف اذكر نماذج منها مثلاً المادة (١) تقسم على فصول الفصل الأول التعريفات والأهداف والسريان والفصل الثاني الجرائم والعقوبات التعريفات مثلاً التطبيع ووسائل التواصل الاجتماعي الترويج لفظة التحديث والتحريض والانضمام والانتساب والتخابر وإفشاء الأسرار وغيرها من الألفاظ التي ينبغي أن يكون لها مادة لتعريف هذه المصطلحات.

ثالثاً: في المادة (٣) سادساً وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة في العراق أين وكيف؟ في العراق أم خارجه؟ وكيف تتم السيطرة عليها فالنص لا يوضح هذه الأسئلة.

- النائب محمد كريم البلداوي:-

لا يخفى على الجميع أهمية هذا القانون وأنا مع الإخوة الذين اشاروا الى ضرورة تعديل اسم القانون الى (قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات ومنع إقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني) كذلك التعديل في المادة (١) أولاً تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب المحتل للأراضي الفلسطينية بل ومجمل الأراضي العربية والإسلامية التي يحتلها الكيان الصهيوني على اعتبار أن هنالك أراضي الجولان والأراضي اللبنانية في الجنوب اللبناني في البقاع وكذلك أيضاً في الأردن ولابد من الإشارة الى ضرورة منع كافة المطبوعات وان تلزم الوزارات المعنية وزارة الثقافة والخارجية والوزارات الأمنية لمنع انتشار كافة المطبوعات وكذلك المنتجات سواء كانت أفلام وغيرها من الدخول وكذلك المنع من ترويج لأفكار ومبادئ الصهيونية أو الإشارة إليها بأي شكل كذلك أيضاً إلزام هيأة الإعلام والاتصالات بحجب مواقع التواصل الاجتماعي والترددات للقنوات الإعلامية التي تروج الافكار والمبادئ الصهيونية كذلك من لابد أيضاً الإشارة الى عدم قبول العفو أو الاستفادة من القرارات التي تصدر من الحكومات العراقية بشان العفو الخاص أو العام عن مثل هكذا جرائم.

- النائبة ابتسام الهلالي :-

أولاً: الشكر موصول الى اللجنة القانونية على هذا القانون المهم وان شاء الله نحن موافقين للتصويت عليه وهو قانون يحظر التطبيع مع الكيان الصهيوني بالنسبة للمادة (٧) يضاف لها (إلزام وزارة الثقافة لتدقيق جميع المطبوعات التي تدخل العراق ومنع دخول المطبوعات التي تروج المبادئ الصهيونية).

ثانياً: البعض في فترات سابقة لهم أملاك موجودة في العراق ولم نرى اللجنة القانونية تطرقت لهذا الموضوع وكيفية التعامل مع هذه الجهات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أكيد اللجنة القانونية سوف تنظر بهذا الموضوع.

- النائب نفوذ حسين محمد الموسوي:-

بالنسبة لموضوع الأهداف:-

أولاً: الأفضل حذف أو تعديل الفقرة ثانياً لتكرارها خصوصاً الشق الثاني منها لتكرارها في مجمل نصوص مقترح القانون فلقد كررت في المادة (١) الفقرة ثانياً والمادة (٣) و(٤) الفقرة رابعاً وهذا ما يجعل المقترح عرضة للتكرار في غير مورد الحاجة بالإضافة الى إضافة العلاقات الرياضية والمجتمعية لها.

ثانياً: يمكن تضمين المواد في هذا النص ضمن الأسباب الموجبة أو بالإمكان حذف المادة (٣) أو الإبقاء على الأهداف أو تضمينها كما ذكرت ضمن الأسباب الموجبة ونقترح إضافة التعريفات كالتطبيع وإقامة العلاقات والمشاركات وغيرها والاستفادة من المادة (١٨٩) من قانون العقوبات في بعض التعريفات.

ثالثاً: المادة (٢) إضافة كلمة (كافة) بعد العراقيين وإضافة العراقيين المجنسين بجنسية أخرى حتى في حال سماح الدولة الأخرى صاحبة الجنسية الأخرى بإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل والفقرة سابعاً (تحديد الشركات الخاصة العراقية) والفقرة ثامناً (المؤسسات العلمية والأكاديمية والطبية وغيرها) والمادة (٣) تحذف لتكرارها في المادة (١) في الأهداف.

- النائب طارق الخيكاني:-

الشكر للإخوة في اللجنة القانونية لهذا القانون والعاملين في هذا القانون وصياغته جديدة وكتابته كانت بدقة وشمول كافة فئات المجتمع العراقي سواء داخل العراق او خارجه بهذا القانون نحن فقط نوجه شكرنا وتقديرنا لرئاسة المجلس واللجنة القانونية والإخوة الموجودين فيها والإسراع بإقرار هذا القانون باعتباره قانون مهم وهي أول دولة عربية تشرع هذا القانون وهو فخر وعز لمجلس النواب العراقي ان يباشر بهذا القانون وهو قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- النائب برهان المعموري:-

أولاً: نقدم شكرنا وتقديرنا لرئاسة البرلمان والإخوة في اللجنة القانونية وهو من القوانين المهمة ونتمنى أن يتم تشريعه بأسرع وقت وأيضاً بالنسبة لبعض الفقرات التي نتمنى من الإخوة في اللجنة القانونية أن يكون هنالك تشديد في العقوبات وبالخصوص بالنسبة لكبار المسؤولين من الذين تورطوا في هذا الموضوع.

ثانياً: مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من يتورط أو ثبت تورطه سواء كان مسؤول أو كان مواطن بمصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة او ثبت تعامله مع الكيان الصهيوني الغاصب ونتمنى أن يتم تشريع هذا القانون.

- النائبة اخلاص الدليمي:-

لأهمية هذا القانون بالنسبة لعمل الإخوة في اللجنة القانونية هو عمل قيم ولكن فيما يتعلق ببعض الأمور مثلاً الأمور الاجتماعية والتي تتعلق بالمصاهرة والنسب لذا اقترح ان يبطل ترشيح كل من ثبت نسبه ومصاهرته لشخص إسرائيلي أي اقصد كل شخص عراقي يرشح لأي موقع معين ولديه مصاهرة ونسب مع شخص إسرائيلي يبطل ترشيحه وابتدئ من موقع رئيس الجمهورية فما دون.

- النائب باسم الغرابي:-

بداية بارك لمجلس النواب العراقي هذه الخطوة المهمة في تشريع قانون التطبيع مع الكيان الصهيوني:-

أولاً: في المادة (٥) أهمل النص اللجوء الى عقوبة الطرد من الوظيفة أو العزل وتمسك بعقوبة الإعدام بالنسبة لأصحاب المناصب العليا والدرجات الخاصة وهذا يجعل النص جامد لا ينظر الى الإبعاد الحقيقية من الغاية من العقوبة وقد لا يثبت للفعل الذي يقوم به الجاني الجسامة والخطورة التي تستوجب الإعدام لهذا يكون التمسك بعقوبة واحدة غير مجدي لذا نجد إضافة العقوبات التي تهدد المركز الوظيفي للجاني في نص المادة (٥) ثانياً وحسب جسامة وخطورة الفعل وبالإمكان أن تكون العقوبة وفق قانون العقوبات العراقي ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي وأيضاً لم يتم ذكر السلطات القضائية والمناصب العسكرية كرئاسة الأركان وغيرها أي إذا لم يكن الفعل فيه جسامة فبالتالي تسقط جميع العقوبات ويجب أن تكون العقوبات متدرجة أي حتى لو سقطت الجسامة تكون هنالك عقوبة بديلة واقترح إضافة فقرة الى المادة (٢) بإلزام وزارة الثقافة بتدرج جميع المطبوعات التي تدخل العراق ومنع دخول المطبوعات وأيضاً أؤيد كما ذكر بعض الإخوة النواب إلزام هيأة الإعلام والاتصالات بحجب مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الإعلامية وتردد القنوات الإعلامية المروجة للأفكار والمبادئ الصهيونية.

- النائب حيدر المطيري:-

اشكر الرئاسة والإخوة الذين اعدوا هذا القانون ومن ساهم فيه:-

أولاً: المادة (٤) أولاً (السفر من أراضي الكيان الصهيوني) حقيقة لا توجد أراضي للكيان الصهيوني لذا من الأفضل تصحيح هذا اللفظ وكتابة (السفر من والى الأراضي المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني).

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

اللجنة القانونية السيد رئيس اللجنة القانونية إخواني توجد ملاحظات للسيدات والسادة النواب يقومون بطرحها أرجو تثبيتها لديكم مهمة جداً.

- النائب حيدر المطيري:-

ثانياً: في نفس المادة (٤) سادساً (القيام بأي فعل يحقق الإغراض الصهيونية) كثير من الإخوان أكدوا وأشاروا من قبل بعض المحللين انه كافة القنوات الاسرائيلية هي قنوات لا اخلاقية لذا يا ريت يكون هنالك حظر على القنوات الإسرائيلية والإيعاز الى وزارة الاتصالات لحظر القنوات الإسرائيلية حتى في موضوع الانترنت مما له اثر سلبي على شبابنا وهو احد أساليب التطبيع الغير مباشر.

- النائب باسم نغيمش:-

أولاً: في المادة (١) أولاً تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وكان هذه النقطة تخص التطبيع فقط وكان من المفروض أن يتم توسيعها لتشمل الترويج أو تحسين الصورة وغيره.

ثانياً: عرف الكيان الصهيوني بأنه الغاصب للأراضي الفلسطينية في حين الكيان الصهيوني لديه الكثير من الجرائم الأخرى بحيث يجب أن نقف بالضد هذه الجرائم منها التأمر على الشعوب العربية ومحاولة تشويه الدين الإسلامي وإسقاط الحكومات الوطنية لذا يجب أن يكون موقف ضد هذه الجرائم أيضاً ونص القانون على منع العلاقات الرسمية الحكومية مع الكيان الصهيوني ماذا عن العلاقات مع أفراد اليهود أو مع الشخصيات غير الحكومية؟ لدينا أيضاً هنالك ملاحظات على سريان هذا القانون أن شاء الله سوف نقدمها مكتوبة الى اللجنة القانونية.

- النائب رائد الفتلاوي:-

الشكر الى الإخوة في اللجنة القانونية لإدراج هذا القانون وما بذلوه من جهود كبيرة في سبيل إقراره بالنسبة للمادة (٢) خامساً (وسائل الإعلام العراقية) الأفضل أن تكون (وسائل الإعلام العراقية الحكومية وجميع وسائل الإعلام الخاصة التي تبث من الأراضي العراقية).

- النائب هادي السلامي:-

الشكر للإخوة في اللجنة القانونية لبذل الجهود لهذا القانون وملاحظتي هي دمج المادة (٩ و ١٠) بمادة واحدة التي تقول (من تاريخ إقراره في مجلس النواب وينشر في الجريدة الرسمية ولا يعمل بأي نص يخالف هذا القانون).

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة القانونية والسادة الأعضاء هذا القانون مهم والشعب العراقي ينتظر ما هو إجراءات مجلس النواب بخصوص تجريم مع الكيان الصهيوني؟ وخصوصاً مع بداية عملية التطبيع في المنطقة ويشاع أن العراق من الدول التي لا سامح الله أن يكون من ضمن هذه الدول التي تطبع لذلك أصبح لزاماً علينا في مجلس النواب أن يشرع هذا القانون وقد استمعتم الى بعض المداخلات الخاصة بهذا القانون للسيدات والسادة النواب والذي تكلموا بوطنية وبجد وإخلاص ولاحظت أن هنالك جدية من قبل مجلس النواب على تشريع التطبيق وتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني لذا لاحظت ملاحظات قيمة تم طرحها وهذا المتوقع من ممثلي الشعب العراقي الذين يمثلون الشريحة الحقيقية لأبناء الشعب العراقي لذا بالتأكيد لا اعتقد يوجد احد من ممثلي الشعب أن لا يوافق ولا يؤيد ولا يسير بهذا الاتجاه وهو الاتجاه العراقي الوطني ومعروف مواقف العراق الوطنية في محاربة إسرائيل والجيش العراقي وشهدائنا لا زال هنالك مقابر للعراق في فلسطين للقادة والضباط الذين استشهدوا في حربهم ضد الكيان الصهيوني لذا لا يمكن أن تنسى دماءنا وتضحياتنا وسوف تكلل من خلال التصويت في مجلس النواب لذلك ادعوا خواني وأخواتي وزملائي في مجلس النواب وكذلك اللجنة القانونية أن يراعوا هذه الضوابط ما صدر من النواب من ملاحظات تؤخذ في هذا القانون وكذلك الأخذ برأي لجنة العلاقات الخارجية المعنية بهذا الأمر وننتظر يوم الأربعاء القادم بعد استكمال جميع الإجراءات يكون التصويت على هذا القانون وأتمنى وليس فقط أمنية بل أدعو جميع السيدات والسادة النواب أن يحضروا الى هذه الجلسة التي سوف تكون بصمة وتاريخ لكل نائب يتم تثبيت تصويته على هذا القانون المهم لأنه عوائلنا

وأطفالنا والأجيال سوف يذكرون من صوت ومن لم يصوت على هذا القانون المهم والمفصلي في تاريخ العراق الشكر للسيدات والسادة النواب والأخوة في اللجنة القانونية ولجنة العلاقات الخارجية.

الفقرة رابعاً: مناقشة عامة.

- النائب محمد العنود:-

نقدم شكرنا وتقديرنا لكل السادة النواب الذين قدموا ملاحظات بشان هذا القانون ونؤكد على أهمية وصول بعض الملاحظات مكتوبة لكي تساعد اللجنة والوقت ضيق وأمامنا عطلة تشريعية فبالتالي لاستكمال هذا الأمر نناشد كل اللجان التي ذكرت في التوصيات ان تستجيب لعملية اللقاء والاستضافة المشتركة لمناقشة بجد لانجاز هذا القانون بصيغته الدقيقة والصحيحة التي تزيل منه كل احتمالات التعويدات وقد تسبب لنا إشكالات أن لم يكن النص صحيح.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أكيد لديكم بحدود الأسبوع ينضج خلاله قانون لا يوجد به إشكالات قانونية لذا ننتظر منكم ان يكون القانون دقيق ومنظم بحيث لا يوجد اعتراض عليه.

- النائب محمد العنود:-

يوجد لدينا استضافات لعدد كبير من اللجان والجهاز التنفيذي ووزارات وكلجنة قانونية نعطي تعهد انه قبل العطلة التشريعية سوف يكون القانون جاهز ولذا المدة كاسبو عاو عشرة أيام قد يمتد يوم أو يومين لغرض الدقة فقط.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

نحن حددنا جلسة الأربعاء القادم وان شاء يتم قبل هذا الوقت واي استضافة تحتاجها كرئاسة مجلس النواب سوف نساعدكم فيها.

- النائب شريف سلمان:-

أولا: في البداية يشرفنا بأننا نمثل كافة مكونات الشعب العراقي تحت قبة البرلمان ولكن سوف أتكلم خاصة عن المكون الايزيدي والذي يتشرف أن ينتمي الى الحضارات التي تعاقبت على ارض العراق وبالعلاقات الإنسانية مع جميع مكونات الشعب العراقي الكريم ويعانيان الكثير الكثير من حيث عدم الاهتمام به وعدم منحه حقوقه وكذلك من الغبن والتهميش والإقصاء والتردي في الواقع الخدمي في المناطق التي يعيش فيها أبناءهم ناهيكم عن تمثيله حسب استحقاقه التشريعية والتنفيذية وعدم وجود ضمان قانوني أيضاً للحفاظ على خصوصياته في التشريعات والقوانين.

ثانياً: بعد غزوة داعش الإرهابي والإجرامي على مناطقنا وحصل الذي حصل من قتل وسبي وخطف وإبادة جماعية بكل معاني الكلمة وكما تعلمون أخواتي وإخواني بنزوح هذا المكون وخاصة أهالي سنجار الى إقليم كردستان الكريم ومنذ ذلك الحين والى الآن نعاني نحن أبناء المكون الايزيدي وخاصة النازحين اشد أنواع المعاناة في مخيمات النزوح التي لا يتوفر فيها ابسط مكونات الحياة والتي اسميها أنا الموت البطيء النازحون أمانة في أعناقنا جميعاً ويجب أن نتحمل مسؤولياتنا تجاه هذه الفئة التي فقدت المال والصحة والأمان وكل شيء وأصبحت في العراء لذا على الحكومة والبرلمان العراقي وجميع المسؤولين والشرفاء والأمناء على مصلحة الشعب العراقي وأولهم نحن الذي اقسمنا على أنفسنا أولاً أن نحافظ على مصلحة الشعب العراقي وتقديم كافة الخدمات له ومصلحته لذا يجب أن نهتم بموضوع النازحين ونعطيهم الاهتمام الكافي في هذه المرحلة كفى للنزوح والمخيمات والمعاناة والجوع والمرض والافتقار الى ابسط مقومات الحياة ناهيكم عن الموضوع الأساسي الذي هو الآن في جبل سنجار والمشكلة الأساسية لجميع أبناء العراق وليس المنطقة فقط فهنالك الحكومة العراقية فقدت السيادة الداخلية والخارجي وانتهاكات من كافة الجوانب ونحن كايزيدين متنا وأصبحنا كورقة بيد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية والبرامج السياسية التي تقام في جبل سنجار وأصبحنا ضحية بكل معنى الكلمة ويجب الاهتمام بمعاناتنا وحل معضلة جبل سنجار مناطق سنجار قضاء سنجار الأمر لا يحتمل والتهديد بات يهدد وجودنا الأمر الذي يصعب جداً عودة النازحين الى مناطقهم لسنوات عديدة أكثر من سبع سنوات ونحن نعاني من النزوح والهجرة ولا احد يهتم بشؤوننا وهي مناطق منكوبة بكل معنى الكلمة لذا

أطالب أخواتي وإخواني أعضاء مجلس النواب بتحمل مسؤولياتهم وتوفير الواقع الأمني وتهيئة كافة المستلزمات لعودة هؤلاء النازحين الى مناطقهم وتوفير الأمن في مناطق سنجار.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

فيما يخص سنجار حصلت موافقة رئاسة مجلس النواب على أن تكون جلسة خاصة للتكلم بمعاناة سنجار الإدارية والأمنية والنازحين وقد حصلت الموافقة وسوف تكون على جدول أعمال الأسبوع القادم.

- النائبة اخلاص الدليمي:-

فيما يتعلق بالمقابر الجماعية نحن نمر في هذه الأيام ونستذكر هذه الذكرى التي تتعلق بالمقابر الجماعية على اعتبار أن يوم ٥/١٤ كان يوم المقابر الجماعية والعراق مر بكل مراحل الحرب سواء كان في النظام السابق أو النظام الحالي وتكبد العراق خسائر كبيرة فيما يتعلق من شهداء ومغيبين وفي النظام البائد خسر العراق الآلاف مؤلفة من أبناءه سواء كان في مناطق الجنوب أو في إقليم كردستان في انفال وحلبجة ومجازر كبيرة دفع ثمنه من دماء أبناءه ومن كرامته وعزته كل هذه الأمور تدخل في هذا اليوم الذي يجب أن نحافظ على هذه الدماء الزكية التي هدرت أما فيما يتعلق بإحداث ما بعد عام ٢٠١٤ حيث تعرض العراق لأكبر هجمة شرسة وهي داعش التي كبدت محافظاتنا واخص المحافظات الغربية بما فيها محافظة نينوى اكبر الخسائر البشرية الآلاف من أبناءنا أهلنا وإباءنا إخواننا نساءنا ورجالنا فقدوا بين شهيد ومفقود ولا نعلم مصيرهم لحد هذه اللحظة ما ذنب هؤلاء الناس الذين فقدوا بدون ذنب؟ كل ذنبهم أنهم مواطنين والحكومة كانت مسؤولة عن حمايتهم وامنهم لهذا اليوم نرى عجز الحكومة أمام تقديم أي دعم لعوائل هؤلاء كل شخص من هذه المحافظات أعطى دماء من أعطى أب ومن أعطى أخ ومن أعطى ابن الآلاف ذهبت من أبناءنا ولكن للأسف نرى صمت الحكومة أمام هذه الدماء وعوائل هؤلاء لحد هذه اللحظة قسم منهم نازحين ويضحون أو مغيبين ولا يملكون حتى أي صفة رسمية لهذا الغائب هل هو كان مفقود او شهيد؟ هذه المقابر الجماعية متى تفتح لكي نعلم مصير أبناءنا؟ لذا على الدولة واقصد بها الحكومة أن تخصص مبالغ لهؤلاء الناس الذين لم يكن لهم ذنب سوى أنهم أعطوا ثقتهم لحكومة ونظام يحميهم ولم يستطع ذلك.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد المقابر الجماعية ومعاناة ذوي هؤلاء الناس الذي لا يعرف مصيرهم هل هم مفقودين؟ سواء كان في النظام السابق وتم الكشف عن كثير بل مئات المقابر وتم البحث عنها وجهود كبيرة قامت بها هذه الفرق ولكن لا زال هنالك مقابر ما بعد عام ٢٠٠٣ مثل مقابر وشهداء سبايكر وبادوش والخسفة في الموصل ومناطق أخرى للتأكيد نحن كمجلس النواب عازمين وقمت بإرسال كتاب من مكتبي الى رئاسة الوزراء بخصوص فتح هذه المقابر فقط مقبرة الخسفة وأهالي الموصل يعلمون بها التي تضم الآلاف الضحايا ولحد الآن مصيرهم غير معلوم وكذلك سجن بادوش وذهب إزاء ذلك بحدود أكثر من (٥٠٠) ضحية وهنالك مقابر أخرى مثل مقبرة سبايكر وضحايا لم يتم الكشف عنهم لذا نحن جادين بمتابعة ذلك مع الحكومة وننتظر اي مخاطبات من أخواتي وإخواني النواب وخصوصاً المناطق التي فيها مقابر.

- النائب حيدر الخزاعي:-

أولاً: أحب أن اشكر مجلس النواب على وقفته في تشريع قوانين مهمة وفعالة وجريئة لم يسبق في تاريخ الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أن شرع أو اقر مثل هكذا قوانين والشكر لكم نيابة عن الشعب العراقي.

ثانياً: في معرض الحديث عن قانون الأمن الغذائي الطارئ أحب أن أتلو على مسامعكم الكريمة بيان أو طلب معتصمي المحاضرين المجانين في محافظة ذي قار وكما تعلمون هم الآن يفترشون الأرض إمام المديرية العامة لتربية ذي قار وقدموا طلباتهم الى السادة في مجلس النواب وبودي أن اقرأ طلبهم على مسامعكم لعلنا نوفق في إدراج طلبهم أو تقديم شيء لهم في قانون الأمن الغذائي.

الى مجلس النواب الموقر.

نحن محاضرين وأداري تربية ذي قار العامة نفترش الأرض لليوم الرابع على التوالي أمام مديرية تربية ذي قار العامة في الوقت الذي يشهده البلد من ارتفاع درجات الحرارة والشمس اللاهبة نطلبكم منكم أن تكونوا مساندين لإخوتكم المحاضرين لتتم إضافتنا على قانون

الأمن الغذائي وفق قرار (٣١٥) بكافة امتيازاته وبأثر رجعي لحين إقرار الموازنة وانتشال العملية التربوية من الضياع كونها شريحة مهمشة وكل الوزارات تم إضافتها الى قرار (٣١٥) إلا التربية وهنا نشير أن مطلبنا عام يمثل الجميع لأنه هنالك حوالي (٢٧٠) ألف عائلة عراقية تنتظركم.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

فقط توضيح بسيط أخواتي إخواني النواب بخصوص قانون الأمن الغذائي البعض يتصور نحن نستقتل على هذا القانون ونريد تشريعه وكأنه مسالة عناد إخواني من خلال طلب الحكومة أولاً القانون جاء من الحكومة وليس طلبناه منهم وثانياً الفقرات التي طالبنا بها وعند اجتماع الكتل كان رأيي واضح المبالغ التي كانت موجودة عالية وكبيرة ولذلك نحن قمنا بتقليلها وطالبت بان تقلل الى النصف وفقط تختصر على فقرات محددة التي هي البطاقة التموينية لأنه لا يمكن أن تصرف للمواطنين والفقراء إلا من خلال قانون الموازنة وقانون الموازنة لا يوجد وحكومة لا توجد صراع بين الأحزاب والكتل لم يتم تشكيل حكومة حسناً ننتظر كيف انه يتم تمويل البطاقة التموينية؟ كيف تصل حصة تموينية للفقراء؟ الآن المدراء العمين والوكلاء والوزراء والبرلمانيين لا يحتاجون هذه وإذا بقينا على صراعنا لا يتم توفير البطاقة التموينية والحومة ليس من حقها تصرف إذن كيف يتم حلها بالنسبة للبطاقة التموينية؟ والأمر الثاني هو الرعاية الاجتماعية تم شمل الآلاف الفقراء الذي ينتظر (١٥٠) ألف دينار بالشهر وليس لديه قوت يومه كيف يستطيع هذا المواطن أن يحصل على الرعاية الاجتماعية؟ الحكومة تقول ليس لدي مبلغ استطيع صرفه ولا يوجد قانون الموازنة هل ننتظر الى أن يحصل توافق بين الأحزاب وتشكل حكومة؟ جائز الأمر يطول لمدة سنتين أو أربع لا يتم تشكيل حكومة فهل من المعقول أن يبقى هؤلاء مستمرين في معاناتهم؟ أنا استغرب من طرح بعض زملائي وزميلاتي النواب الكهرباء مطلوب منها وجاء وزير الكهرباء وحضر الى هنا وطلب (٥) تريليون ونصف لتسديد الديون ولاستيراد الغاز إذا لم نقم بتشريع القانون ولا توجد موازنة لا توجد كهرباء هل توافقون أن يبقى الشعب بدون كهرباء؟ والتي هي عصب الحياة في البلد بالنسبة لمستحقات الفلاحين هذه هي الفقرات ولا نسمح بإضافة أي فقرة فيها فساد وأنا كلي يقين أعضاء مجلس النواب زملائي وزميلاتي حريصين على أن يشذب هذا القانون من أي فقرة يشوبها الفساد نحن نقوم بتشريع شيء للشعب وليس كسب اليوم عندما تقوم فلان كتلة أو دفعت هذه الكتلة هو ليس كسب لهذا الحزب او الكتلة نحن نتكلم عن أعضاء مجلس النواب ومسؤوليتهم القانونية والشرعية المواطن ينتظر ان تقدم له شيء ولا ينتظر الصراعات والخلافات لكي تتشكل حكومة بل يريد بطاقة تموينية وكهرباء والرعاية والاجتماعية التي هي ابسط شيء نقدمه لهم أما الأمور الأخرى فهي تمضي وتصرف على موعدها يوم ١٢/١ وهذا توضيح لكم حتى لا يكون هنالك لبس لبعض الجهات أو ما نراه في مواقع التواصل الاجتماعي بأنه قسم يريدون القانون وقسم يرفضونه وإذا تريد الرفض يجب أن يكون هنالك أسباب أما إذا كنت تريد القانون فهذه هي أسبابه.

- النائب هادي السلامي:-

تعقيب على كلام جنابك انه يتم ذكر هذه الفقرات ودرجها في القانون لأنه يوجد ناس لديهم تحفظات ولم يتم درج الأسباب في القانون والقانون القديم الذي تم رفضه عاد نفسه وقد قمت الآن جنابك بشرح الفقرات شرح كامل لذا اطلب تدوينها في القانون.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

---باعتبار مسؤوليتي القانونية والشرعية والأخلاقية انه بان لا نسمح بان يكون هدر عام وكل الموجودين والإخوة لديهم مقترح قانون تم طرحه علينا هذا ليس معناه انه ملزم مجلس النواب أن يصوت على الفقرات المطروحة وسوف نقوم بالتصويت على الفقرات التي تخدم المواطن والتي هي لا تتجاوز أربع أو خمس فقرات ومبلغها محدود هذا هو الموضوع أما أن تتوسع ويتم إضافة هذه الوزارة أو المحافظة هذا غير مقبول ولا سوف يكون وهذا سوف يتم من خلال تصويتكم وليس من خلالنا تصويت ومناقشة وأتمنى من الجميع الذي لديه ملاحظة يذهب الى اللجنة المالية يضع ملاحظاته كذلك أعضاء اللجنة المالية أن يضعوا ملاحظاتهم التي تخدم الناس.

- النائب :-

نحن مع دعم شريحة الفقراء والمهمشة والهشة وجنابكم بما انه من خلال متابعتكم لهذا القانون الكثير من النواب بسبب المسودة التي تم طرحه الى أعضاء مجلس النواب وبعض الفقرات الكثيرة التي هي بعيدة عن الأمن الغذائي وبعيدة عن دعم الطبقات الهشة فسح المجال

أن يعملوا مناشدات أو يناغم الجماهير التي هي بحاجة الى تعيينات أو تثبيت نحن مع تثبيتكم للعقود وبجاد فرص عمل ودعم الخريجين الغير معيين ولكن إظهار القانون بهذه الصورة وتفصيل كثيرة أثار كل شرائح المجتمع لذا أتمنى التركيز على الفقرات والقضايا التي تهم المواطن الفقير وتحقق امن غذائي حقيقي أما الدخول في تنمية ومشاريع إستراتيجية واستثمارية نحن نطمح لها ولكن في ظل هذه الحكومة والصراعات المحكمة الاتحادية والطعن وغيرها قد يرفض القانون بسبب التوسع في عدد فقراته لذا أتمنى التركيز والمتابعة فقط على الفقرات التي تخص فعلاً الأمن الغذائي ودعم الطبقات الهشة لمنع وسد الطريق على البعض الذي يريد أن يكسب الإعلام من خلال إبراز دور بعض الشرائح التي تطلب المناشدات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

هذه هي مسؤوليتنا وليست مسؤولية احد لا لجنة مالية ولا أي لجنة أخرى تقوم بفرض شيء ولا حزب ولا كتلة ولا أي جهة نحن اليوم أمام مسؤولية في حال لم يتم تشكيل حكومة بعد سنة او سنتان هل ينتظر المواطن؟ وهذا لا يعني أن الجهة التي طرحت القانون سندته حتى وان كان ايجابي يجب أن ارفضه هذا ليس مبدأ ولا يمثل عمل مجلس النواب.

- النائب:-

المشكلة ليست في تشريع القانون إنما تطبيقه إذا تلاحظ جنابك والسادة النواب الآن كثرة الكلام والمشاكل التي تحصل والمعارضة على تشريع القانون هي ليست في التشريع وإنما في التطبيق سوف أتكلم عن الآلاف العوائل من الوسط والجنوب الذين شملهم قانون التعويض وفق المادة (١٤٠) واللجنة العليا لتطبيق المادة (١٤٠) حيث قررت اللجنة بالأمر الإداري المرقم (٢٥) في ٢٠٠٨/١/٢٣ أولاً الفقرة (ب) التي تقول (تعويض العوائل المهجرة والمرحلة والمهاجرة مالياً بمقدار عشرة ملايين دينار) عشرة ملايين للعائلة المرحلة في الوسط والجنوب منذ عام ٢٠٠٨ ولم يكتمل التعويض بحجة لا يوجد مال بينما من يدفع للسماسرة (٥) ملايين من المبلغ الخمسة ملايين الأخرى تأتيه أما من لا يدفع فيبقى على جانب ليس له تعويض هذه أموال ومبالغ كبيرة ومثل ما تفضلت جنابك انه مجلس النواب يتابع تطبيق القانون لذا أرجو هذه مهمة أرجو الالتفات لها.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

ملاحظة جيدة ووردتني شكاوى كثيرة بخصوص المادة (١٤٠) ننتظر بعض التفاصيل التي من الممكن أن نتابعها ونعالجها.

- النائبة منى محمد سميد:-

أن سياسة التسويف والمماطلة وسياسة التهميش التي تنتهجها الحكومة الاتحادية ضد أبناء كركوك هي سياسة مرفوضة جملة وتفصيلاً وتتطلب تدخل عاجل لتصحيح الوضع الراهن في الوقت الذي نبارك لأبناء المحافظات الجنوبية من المتدربين الذين تم إنهاء معاناتهم وإيجاد حل لمشاكلهم مع الشركات النفطية وتحويلهم الى إجراء يوميين حسب القرار (١٩٢) لسنة ٢٠٢١ فإننا نطالب بان تكون الإجراءات موحدة لجميع أبناء الشعب العراقي دون تفريق أو تمييز من هذا المكان فأننا نطالب وزارة النفط والحكومة الاتحادية والإخوة في لجنة النفط النيابية باستخدام صلاحياتهم والتدخل الفوري لإيجاد حل عادل ومرضي لجميع أبناء محافظة كركوك من المتدربين في شركة نفط الشمال أسوة بأقرانهم في المحافظات الجنوبية دون استثناء احد منهم والاستفادة من طاقاتهم الشبابية في تطوير القطاع النفطي في المحافظة كما نطالب بتوفير الدعم الكافي لشركة نفط الشمال وعدم تركها عرضة للتجاذبات السياسية او جرها الى الصراعات البعيدة كل البعد عن عملها وتمكينها من اخذ دورها الصحيح لادارة الملف النفطي في المحافظة ونطالب أيضاً بتفعيل وإطلاق التخصيصات البترو دولار لمحافظة كركوك لغرض دعم المشاريع وتوفير فرص عمل لابناء المحافظة والله ولي التوفيق.

- النائبة يسمة بسيم:-

كما تعلم جنابك نحن في العراق وخاصة المحافظات التي تعرضت الى العمليات العسكرية أثناء دخول عصابات داعش افرز عدد كبير من المعوقين والأرامل والأيتام وهذا العدد لا يتناسب مع حجم الاطلاقات التي تشمل من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سواء بالمنح او شبكة الحماية الاجتماعية:-

أولاً: زيادة حصة المحافظات المحررة وخاصة محافظة نينوى والتي حرمت خلال احتلال داعش حصتها من التعيينات ومن الشمول بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية وكذلك الشهداء في محافظة نينوى وإذا زرت المحافظة أو أي وفد برلماني ويسال عن الأراضي التي تم تخصيصها لشهداء نينوى نسبة (١%) من أسماء الشهداء لم يخصص لها أراضي وسوف ترى في أسوء المناطق في محافظة نينوى تم إعطاءها للشهيد الذي ضحى بدمه التي لولاه لما وجدت حكومة أو برلمان لذا أتمنى ليس فقط لشهداء نينوى إنما هذه انتفاضة لكل شهداء العراق ابن البصرة وابن نينوى وابن صلاح الدين وابن النجف لا يوجد فرق كلهم شهداء العراق وأبطال لذا أتمنى على الأقل إنصاف عوائلهم بان ليس فقط المدير العام أو السياسي الفلاني يأخذ بأرقى الأماكن وابن الشهيد تذهب وتتبهدل وتدق أبواب وبالمحصلة حتى الأرض السيئة لا تحصل عليها أو الموقع السيئ.

ثانياً: اطلب بما انه حصلت زيادة في أسعار النفط إعادة النظر في رواتب إباءنا وأصحاب الشيبة البيضاء سواء من الجيش السابق والمتقاعدين سواء من الجهة الأمنية أو القطاعات المدنية.

ثالثاً: في الدورة السابقة شملنا عدد من المفسوخين عقودهم من الجيش ومنتسبين وزارة الداخلية والدفاع بالعودة قسم منهم كان مسافرين لديهم ظرف معين أو مانع امني لم يتيح لهم الالتحاق بمعسكراتهم التي تستقبل العائدين وهو عدد ليس بالكثير لذا أتمنى في هذه الدورة وأتمنى من النواب الذين يتعرضون للإحراج من هذه الشريحة أن يساهموا بعودتهم أسوة بأقرانهم ونحن أبناء المحافظات المحررة من جنودنا في وقت دخول داعش تركوا الواجب دبابات طائرات خسرناها وقسم منهم تركوا أسلحتهم عند هروبهم الذي ترك الدبابة أو الطائرة أو الذي كان قائد عسكري استلم منصبه ولم يتم محاسبته هؤلاء الجنود لحد الآن توجد مبالغ مطالبين بها تستقطع من رواتبهم كذمم وخاصة في نينوى بينما في صلاح الدين أو الانبار تم تنزيل الذمم فما هو الفرق بين هذه المحافظة لم يتم تنزيل الذمة وفي المحافظة الأخرى تم تنزيل الذمة؟.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أنا من خلالكم بعد تشكيل اللجان الآن لدينا مقترحات عندما تحصل مناقشة عامة وهذه الملاحظات القيمة التي طرحتها الأخت بسمة بسيم ومخاطبات الكثير من السيدات والسادة النواب بهذا الخصوص والآن تم تشكيل اللجان أمامنا فقرات بسيطة يمكن أن تغير الكثير من المفاهيم عن البرلمان السابق والدورات السابقة جميعها من خلال:-

أولاً: لدينا قطع أراضي واسعة تسيطر عليها مافيات الأراضي والعصابات وبعض الجهات المبتزة وتقوم بتوسيعها وبيعها للناس بينما لم تستفد عوائل الشهداء ولا الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الذين بذلوا دماءهم بالحروب والقتال والدفاع عن العراق عوائل الشهداء أولاً والجرحى وأبناء ومنتسبي القوات المسلحة العراقية كذلك الموظفين في دوائر الدولة يستحقون مثل وزارة الصحة وغيرها هذه مسؤوليتكم مثلاً لدينا لجنة الأمن والدفاع ولجنة الصحة لديها مطالب وهي حقة التي من الممكن أن تعطي صورة لمجلس النواب البهية والحقيقية.

ثانياً: بالنسبة لقضية المتقاعدين يوجد قبل ٢٠٠٣ وبعد ٢٠٠٣ ويوجد متقاعدين رواتبهم عالية ولكن اغلب المتقاعدين راتبه اقل من (٥٠٠) ألف دينار وهذا مجحف بحقهم الآن أصبح لدينا وفرة مالية ويمكن تشريع قوانين أو نعدل قانون التقاعد وهذا مهم جداً وهذا كله يحصل من خلال اللجان البرلمانية لذا ادعوكم لتشريع هذه القوانين المهمة وأنا تكلمت مع بعض النواب بخصوص القوانين التي شرعت بعضها مثل التصديق على قانون أعالي البحار لا نعرف ما هو أعالي البحار وقانون المصادقة على اتفاقية لا اعرف ما هي هذه قوانين لا يستفاد منها المواطن توجد قوانين مهمة أتمنى من إخواني وأخواتي النواب في اللجان أن تبحثها وترفعها الى مجلس النواب حتى يمكن التصويت عليها وهذا ما يجعلنا نستذكر هذا النقاش المهم كل فترة او كل فصل تشريعي يوم أو يومين هو مناقشة عامة.

- النائبة أحلام رمضان فتاح اسماعيل الكاكئي:-

بدايةً نؤكدُ مرةً أُخرى على مستحقات الفلاحين الذينَ لم يستلموها إلى الآن للأعوام (٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧).

ثانياً: تضمين المحاضرين وفق القرار (٣١٥) في قانون الأمن الغذائي وبأثر رجعي وتثبيت المتعاقدين في موازنة عام ٢٠٢٢ وتنفيذ ضوابط القرار بما يشمل كافة فقراتها.

ثالثاً: نطالب بإعطاء وزارة العمل والشؤون الإجتماعية الأهمية الأفضل ضمن هذه الموازنة، كونها تدعم أكبر شريحة من الفقراء والعاطلين، حيثُ أنَ هناكَ ما يقارب (٣٠٠) ألف معاملة تمَ إكمالها وإلى الآن لم يستلموا البطاقة لإستلام راتب الرعاية الإجتماعية، رفع راتب الحماية أو الرعاية الإجتماعية للأُسر التي ليسَ لها دخل سوى هذا المبلغ المالي الذي لا يغطي جزء قليل من المستلزمات والحاجات المالية.

رابعاً: دعم شريحة المعاقين من خلال رفع راتب المعين وخفض نسبة العجز ال ٧٥% المقررة من قبل وزارة الصحة والتي تطبقها اللجان الصحية، يعني سيادة الرئيس هذه نسبة العجز ال٧٥% بصراح كثيرة جداً على المواطن المعاق في العراق، يعني هو مجرد أنهُ يسكن في العراق ونسبة الإعاقة لديه ٢٠% إحسبوها ٨٠% ، بسبب أنه لا يوجد أي دعم من قِبل الحكومة بصراحة أو دعم ضئيل جداً بتقديم أماكن ترفيهية للمعاقين، لا يوجد دعم من قِبل الحكومة بتقديم المستلزمات الصحية والطبية أي هل من المعقول محافظة نينوى (٢٣) ألف معاق يستلمون كل ستة أشهر أو كل سنة يستلمون (١٠٠) عربة هذهِ كيف يتم توزيعها عليهم، نحنُ سيادة الرئيس نطلب خفض نسبة العجز ال ٧٥% والذي تقرهُ اللجان، يعني اللجان تبحث عنهم في (البوينتات) كأَنهُ سوف تُخرجهم من كلية الطب، يعني سيادة الريس ما معنى بتر فوق الركبة أو بتر تحت الركبة، هو المواطن بمجرد بتر (٤,أو٥) من أصابعه أصبحَ عاجز ولا يصلح لأي مهنة أُخرى.

خامساً: أيضاً نطالب سيادة الرئيس بالنسبة (للعلوميين) العلوميين نحنُ نعلم أنَ الأمم تتباهى بعلمائها وتقدم لهم كافة الدعم أي تجهيزهم بمختبرات لتطوير بحوثها أما في العراق العلوميين أو خريجو كليات العلوم فهم مهمشين ومظلومين منذُ عقود، التعيينات لا توجد للعلوميين سوى عن طريق الحذف والإستحداث أو عن طريق الواسطة، طبعاً هذا العدد القليل لا يفي بالغرض أمام هذا العدد الكبير من ألاف الخريجو من كليات العلوم، الحكومة أعطتهم فرصة للتعين وكانَ ذلك في عام ٢٠١٢, ٢٠١٣ لكن أجبرتهم على العمل كممرضين أو معاوني ممرضين، كيف للعلم أن يتقدم إذا يُجبر العلومي أو العلمي أن يعمل كمعاون ممرض مع احترامي للممرض لكن هذا خبير في مجال التمريض والعلومي خبير في مجال التحليلات، ومن ثم هل يُعقل حامل شهادة الدكتوراه أن يعمل لدى حامل شهادة السادس العلمي، سيادة الرئيس الحكومة أيضاً أعطتهم فرصة للتعيين ولكن كانَ ذلك أعتقد قبل سنتين، أيضاً بطريقة لا نقول أنها كانت إعجازية ولكن كانت طريقة غير معقولة وهوَ أن يتوجه خريجي كليات العلوم إلى الأقسام والكليات التي تخرجوا منها وأن يمتحنوا بالمواد الأربعة سنوات التي درسوها في الكلية، يعني تصوروا من يتذكر المواد التي قبل أربعة سنوات التي درسها في الكلية، ومن ثُمَ لماذا هذا الشرط فقط فرض على خريجو كليات العلوم للتعيين دون بقية الإختصاصات والوزارت.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

ممكن رفع هذهِ التوصيات لنا وأن شاء الله يكون فيها إجراء.

- النائبة أحلام رمضان فتاح اسماعيل الكاكئي:-

نحنُ نطالب بدرجات إضافية لخريجوا كليات العلوم للتعويض عن الظلم الذي لحقَ بهم الذي للأسف ذهبَ عنهم السن القانوني ولم يتعينوا إلا الأن.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

أنا لدي عدة مواضيع سوف أُمضي بها سريعاً من أبنائنا وإخواننا من الشعب العراقي.

الموضوع الأول: مناشدة من أبنائكم الخريجين الغير محاضرين، الحقيقة نرجوا الإهتمام بهذهِ الشريحة المهمة من أبنائنا الذينَ درسوا وعانوا ما عانوا وإلا الأن محرومينَ من متعة الحياة من أبنائنا وبناتنا، إلا الأن هم معرضين عن الزواج بسبب يجب ان يكون لديهِ تعيين بالتالي على قول العرب (سوف يفوتهُ القطار) نرجوا الإهتمام بهذا الموضوع ومخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وكذلكَ وزارة المالية والإخوة في مجلس النواب على.

أولاً: إلغاء الفقرة (خامساً) من القرار (١٣٠) الذي ينص بعدم تسجيل محاضرين جدد.

ثانياً: اطلاق درجات الحذف والإستحداث:-

ثالثاً: مخاطبة هيأة رئاسة مجلس النواب العراقي، ولجنة التربية النيابية، والجنة المالية للسعي بإدراج الخريجين ضمن موازنة عام ٢٠٢٢ وذلكَ بتشريع أو موازنة الأمن الغذائي بسبب عدم لدينا موازنة عام ٢٠٢٢ بتشريع قانون يسمح لهم بالتعاقد إسوةً بإخوانهم المحاضرين وفق قرار (٣١٥) هذا من جانب.

الموضوع الثاني: موضوع موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي هو تخصيص قطع أراضي لموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جامعة بغداد، حقيقة منطلق خدمة المواطن وأبناء بلدنا العزيز وواجبنا تجاه أهم شريحة في المجتمع وهم أساتذة الجامعات وموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعدَ اللقاء معَ مجموعة من أساتذة أكاديميين والذي تمَ التباحث حولَ ما تعرضوا لهُ من اعتداء سافر عندما خرجوا في مظاهرة سلمية مطالبين بتخصيص قطع أراضي تعود ملكيتها لجامعة بغداد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في منطقة العامرية والقادسية من قِبل قوات مكافحة الشغب وقد بينوا الحضور أنَ أخوانهم وزملائهم بعد الإعتداء وقفوا مستغربين من هول الموقف بأنَ الوزارة والمتمثلة بالسيد الوزير ورئيس الوزراء لم يدينوا الاعتداء في وسائل الإعلام أو تقديم الإعتذار لهم وكما استعرض الحاضرين هنالكَ مماطلة وتسويف في هذا الملف لم يعرفوا أسبابها وقد أكدوا الحاضرين أنَ الموافقات والإجراءات الأصولية لغرض توزيع هذهِ الأراضي قد استكملت ولا يوجد سبب بمنع التوزيع عدا تخويل وزير التعليم العالي من قبل مجلس الوزراء حقيقةً هذا جانب، أنا وجهت للسيد الوزير سؤال برلماني أنَ ما هي الأسباب التي تمنع من توزيع هذهِ الأراضي على أهم شريحة في المجتمع وهم موظفي وزارتكم في حين أنَ الوزير وفي كثير من القاءات يطل تخصيص قطع الأراضي للتدريسيين وأخر لقاء مع جنابك سيادة الرئيس في قبة البرلمان وحضور هيأة الرأي، لماذا سمحتم بالإعتداء على أساتذة جامعة بغداد كما لم يقوموا بإدانة الإعتداء الذي تعرضوا لهُ.

الموضوع الثالث: موضوع أبنائكم الصحوات منهم تابعين لوزارة الداخلية ومنهم إلى وزارة الدفاع، الحقيقة قائمين بواجباتهم على قدم وساق حالهم حال القوات الأمنية لكنهم لم يستلموا سوى (٢٥٠) الف دينار يُعطوهم شهر وأربعة أشهر تتأخر الرواتب ومن ثمَ يُعطوهم، إلى يوم أمس أنا كان لدي إتصال مع السيد قائد شرطة واسط لديهِ صحوات في شمال واسط هذا الشهر الخامس لم يستلموا، يوم أمس دخل كتاب وزارة الداخلية يعني قسم وضعهُ الإقتصادي هذا على راتبه (٢٥٠) الف، نرجوا تضمينهم على قانون الأمن الغذائي لكي يأخذوا استحقاقهم لأنهم قائمين بواجبهم.

الموضوع الرابع: موضوع وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، والتي نقصد بها الرعاية الإجتماعية الحقيقة النبي (صل اللهُ عليهِ وألهِ وسلم) يقول (كلكم راعٍ وكلكم مسؤولُ عن رعيته) كلمة راعٍ لا تنطبق على الرعاية الإجتماعية نهائياً ولا يشعرون بأبنائهم، اليوم أنا لديَ علاقة مع الوزير أذهب وأخذ معي قائمة ب(٤٠٠, ٥٠٠) شخص وآتي بهم لأسباب أو مصالح خاصة لي، حقيقةً نريد ألية تُعتمد في توزيع هذهِ الحصص على أبنائنا من الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب، الألية الأن مثلما تُقدم على كلية الشرطة، أو الكلية العسكرية أو الوزارات الأُخرى أو الأن مجلس الخدمة الإتحادي وفق ألية معينة وعبر الأنترنيت ووسائل الإتصال الحاسبات وتخرج اللجنة تكشف على هذا الشخص، بالتالي نحنُ حققنا التوازن ما بين أبنائنا وثانياً نحنُ منعنا الفساد والمساواة، هنالكَ ناس نعرفها الله يشهد أغنياء جداً وهو يأخذ راتب رعاية، وهنالكَ ناس ليس لديها قوت يومها وهو ليسَ لديهِ رعاية، وأيضاً حتى اختار لجان في الوحدات ت الإدارية أو المحافظات لجان نزيهة، لأنهُ مع الأسف يخرج عليه انتَ تمتلك (مبردة) أو لديك (ثلاجة) يعني هذا العراقي صاحب الخير لا يضع في بيته مبردة أو ثلاجة، يعني ليسَ لديه أي قوت وأي وارد يأتي إليه من جانب أخر، أرجو موضوع وزارة العمل أن يؤخذ بنظر الإعتبار ووضع ألية جديدة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أيضاً هذهِ الملاحظات كذلك تُحال إلى لجنة العمل بالنسبة بخصوص وضع ألية لقضايا الرعاية الإجتماعية، أما الصحوات والمفصولين لجنة الأمن والدفاع أن تتبنى هذا الموضوع ونحنُ في الدورات السابقة عملنا قرارات لإعادة المفصولين، لدينا قسم منهم وإن شاء الله في هذهِ الدورة على أيديكم أن تُعيدون القسم الباقي لأن هذه معاناة حقيقية عانوها المفصولين والصحوات.

- النائب محمد فاضل جاسم الدليمي:-

من بينَ الإختصاصات التي نصَ عليها الدستور للمجلس هو التشريع والرقابة استناداً لإحكام المادة(٦١) أولاً(ثانياً) من الدستور وأشارت أحكام المادة (١٦) أولاً من قانون مجلس النواب أن يقوم النائب دورهُ التمثيلي لتقديم الخدمات للمجتمع باعتبارهُ ممثلً عن الشعب، وأشارت المادة (٣٢) خامساً من النظام الداخلي أن يقوم النائب بزيارات ميدانية إلى الوزارات والدوائر والغرض منها هو أداء الواجب النيابي المنصوص عليهِ، إنَ التجاوز الذي حصل من قِبل قائمقام الراشدية ليسَ الأول بحق عضو مجلس النواب ومنعهُ من أداء واجبهُ الرقابي الذي نصَ عليهِ الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، وبأسلوب مرفوض وبدون احترام للنائب يمثل السلطة التشريعية والرقابية، سيادة الرئيس اليوم حصلت مع النائب(محمد فاضل) عضو مجلس النواب غداً تحصل معَ أي نائب، لذا نُطالب من سيادتكم اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة المقصرين هذا أولاً.

ثانياً: مناطق شمال شرق بغداد تعاني من نقص كثير من الخدمات خصوصاً (حي الانتصار) وهذا الحي منكوب ليسَ فيهِ خدمات من (ماء، مجاري، مدارس، كهرباء) ولا هنالكَ التفاته حكومية حتى يُنصفوا هذا الحي هذا من جانب، جانب ثاني حصول تجاوزات أمنية على المواطنين قبلَ أيام أُعتقلَ شخص كبير السن بدون مذكرة قضائية أخذوه وبعدها تركوه، لذلكَ سيادة الرئيس يجب أخذ مناطق شمال بغداد أن تؤخذ برعاية من جنابكم.

ثالثاً: هناكَ مناشدات عديدة من قِبل أبنائنا المفسوخة عقودهم من الجيش والشرطة، واجب علينا نحنُ كأعضاء مجلس النواب أن ننصفهم هؤلاء أبنائنا، الظرف الذي حصل في داعش هو ظرف مسَ كل العراقيين، لذلك يجب على الحكومة وعلى مجلس النواب أن تنصفهم لإرجاعهم.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب، بالنسبة الإعتداء على أي نائب في مجلس النواب هو إعتداء علينا كلنا، ولذلك نحنُ شكلنا لجنة لكن لا يعني اللجنة تُسوف أنا أُتابعها شخصياً حولت إلى المستشار القانوني حتى يبين ما هي الإجراءات المتخذة بحق هذا القائمقام، لا يحق لهُ يمنع نائب من ممارسة دورهُ في المتابعة والمراجعة، النائب من حقهُ لأنَ الناس تريد منه لذلك أنتَ تراجع القائمقامية تراجع الوزارة تراجع الدائرة أن يكون هنالكَ إعتداء وسبق وإن تمَ اعتداء في الدورة الثالثة عندما كنتُ أنا رئيس لجنة الأمن والدفاع على شخصين من النواب وكان إجراء بحق هؤلاء إجراء بمستوى الإعتداء لأنهُ كان الإعتداء حقيقةً غير مقبول وتم إحالتهم إلى القضاء، أنا شخصياً أشرفت على ذلك، شخص منهم حكم بالسجن سنتين، والبعض منهم بحدود عشرة حراس لأحد الوزراء وتم إحالتهم وتسليمهم إلى القضاء الحكم عليهم، بخصوصك لا نسمح كانت هنالك حادثة على الأخ النائب (محمد نوري) في الديوانية وأنا أنتظر الأخ رئيس اللجنة أن يُقدم لنا التوصيات وكان يوم أمس التحقيق أو الإستماع إلى شهادة محافظ الديوانية وننتظر أن يقدم لنا التوصيات حتى نتخذ الإجراء، الإستمرار بالتجاوز غير مسموح على أي نائب وسوف ترى النتائج إن شاء الله.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

سيادة الرئيس هنالكَ قرارات غير مدروسة في الفترة الأخيرة اتُخذت من قِبل وزارة النفط غير مدروسة وتوقيتها غير مناسب أيضاً، وعلى الرغم من استضافة معالي الوزير والكادر المتقدم من الوزارة وطرح بعض هذهِ الإجراءات والقرارات وضرورة معالجتها إلا أنهُ إلى الأن الوزارة لم تعالج هذه النتائج المترتبة على هذهِ القرارات، من ضمن هذهِ القرارات قرار رفع أسعار(القير)، سيادة الرئيس الشركات والمقاولين أخذوا المشاريع بأسعار محددة وفق سعر السوق السائد، عندما يأتي يعمل ويتفاجئ بقرار من وزارة النفط ترفع أسعار (القير) هذا سوف يحصل إرباك في تنفيذ المشاريع وفي إحالتها هذا أولاً.

ثانياً: أنا أقترح وأُطالب الوزارة أن تؤجل هذا القرار إلى عام ٢٠٢٢ حتى يتضمن ضمن الكشوفات التي تُعد للعام المقبل.

ثالثا: مسألة الإجراءات التي تأتينا من المحاضرين، والإداريين، الخريجين الغير محاضرين، تنمية الأقاليم، ذوي الإحتياجات الخاصة، المفسوخة عقودهم، عقود التعليم العالي، قُراء المقاييس بخصوص سلم الرواتب، فئات أُخرى قد يكون أنا نسيتها ولم أذكرها هذهِ الفئات كلها سيادة الرئيس تحتاج موقف واضح من مجلس النواب أو من الحكومة ما هو الشيء الذي سيحصل بحقهم، نحنُ لا يكاد أن يمر

يوم إذا لم تأتي إلينا مناشدة من هذهِ الفئات، أنا أُطالب بأن يكون من الحكومة أو مجلس النواب موقف واضح حتى تطمئن هذهِ الفئات ما هي الإجراءات التي ستتخذ بحقهم، رابعاً: مسألة عدم تطبيق المادة (٢٩) من قانون الإدارة المالية وأنا وجهت كتاب إلى وزارة المالية، هذهِ المادة تنصف المحافظات الجباية التي تحصل من الدوائر الموجودة في المحافظة للمحافظة ٥٠% من هذهِ الأموال إلى الأن لم تطبق هذهِ المادة ولحد هذهِ اللحظة.

رابعاً: قضية المناشدات بخصوص النظام البديل بالنسبة للدفاع والداخلية أيضاً هذهِ لم يعمل بها إلى الأن، وأيضاً موضوع الرعاية الإجتماعية الذي ذكروه الإخوان هنالكَ فئات محددة ذوي الإحتياجات الخاصة المكفوفين، المشلولين، التخلف العقلي، العجز الكلوي، هؤلاء غير ممكن يبقى ينتظر إلا أن يكون هناك تخصيصات مالية يفترض هؤلاء يتم شمولهم آنين، أي من غير المعقول أنا المكفوف أجعله ينتظر سنة أو سنتين أو عجز كلوي أجعلهُ ينتظر سنة أو سنتين أو مشلول، أطالب أن يكون هنالكَ حل لهذهِ الفئات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هنالكَ ملاحظات قَيمة قسم منها تُحال إلى اللجان وقسم منها نحن سوفَ نتولاها لكن يوجد ملاحظة وأغلب السيدات والسادة النواب طالبوا بها وهي نظام البديل وأنا أرسلت كتاب رسمي من مكتبي وتم إحالتهُ إلى الدفاع والداخلية وشكلت لجنة لدراسته، لكن اللجنة إلى الأن تأخرت وأنا تكلمتُ معَ الأخ السيد رئيس الوزراء بهذا الخصوص، وبالتأكيد هذا الموضوع يهمنا ونطالب به المنتسب والضابط والجندي والشرطي الذي يقاتل والذي يمسك الحدود والذي في الشرطة الإتحادية في كركوك وأهلهُ في البصرة والذي في مناطق متعددة وبعيدة ونائية هو حالهُ من حالك، هو مواطن له حق أن يتمتع بإجازته يرى عائلته، أنا أعتقد (١٤) يوم مقابل(٧) أو (٢١) يوم مقابل (٧) ومرات يتعاقب ويتأخر وبعضهم يستخدم العسكرية بحذافيرها وترى هذهِ معاناته، أولاً راحتهُ سوفَ تكون مسلوبة، إرهاق وتعب لا يستطيع أن يؤدي واجباته قضايا الطعام الخاص به لأن كلما يتأخر أكيد سوف يؤثر عليه بعضهم يأخذ طعام معه، لأنهُ بصراحة لاحظنا وأعتقد كلكم لاحظتوا أنَ الأكل وقضايا العقود التي حصلت الدفاع والداخلية قليلة غير جيدة لذلكَ أغلبهم لا يأكل هناك، يأخذ أكل معه فكلما تقل فترة بقائه هناك كل ما تزيد من معنويته كل ما تزيد منو قيامه بواجباته ومهامه لكن المؤسف هناكَ بعض المفسدين اللذينَ يُظللون الحكومة أنهُ كلا هذا نظام ويجب بقائه فترة (١٤) مقابل (٧) حتى لا يؤثر على الموجود ولا على الجاهزية وهذا طبعاً خلل، أنا تكلمت مع السيد رئيس الوزراء بخصوصه ووعد أنهُ يُنفذ نظام البديل، نحنُ جادين وإذا لم ينفذ مصرين على أن نشرع قانون بالخدمة والتقاعد يضمن حقوق المنتسب وحقوق الضابط والجندي في الوحدات العسكرية بالنسبة للإجازات، أنا أشكر الإخوان الذينَ تابعوا هذا الموضوع.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

الموضوع الأول: المادة (٢٥) سبق وأن صدرَ قرار المحكمة الإتحادية العليا المرقم (٢١٣) اتحادية ٢٠٢١ الذي تضمنَ عدم دستورية المادة (٢٥) ثالثاً من قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لعام ٢٠١٣ المعدل، وكانَ يتضمن من تاريخ صدور القرار وجنابك تعرف هذا الموضوع وقدموا لكَ كثير من المواطنين وجزاك الله خير تم الإستجابة لهذا الموضوع ، الموضوع يتعلق بحالتين.

الحالة الأولى: حالات الموافقة المبدئية على بيع قطع الأراضي السكنية قبل صدور قرار المحكمة الإتحادية والتي لم يتم مصادقة محضر التقدير الخاص بها.

الحالة الثانية: حالات المصادقة النهائية على البيع وتمَ إحالتها إلى مؤسسات البلدية والمقصود بذلكَ المصادقة على محاضر التقدير، سيدنا هي القاعدة التشريعية من تاريخ الصدور، جنابك قدموا لكَ الكثير من المواطنين وجزاك الله خير قمتَ بمساعدتهم في هذا الموضوع، ناس دفعت مبالغ مالية، ناس مكملة صحيح هو القرار ربما قرار المحكمة الإتحادية محترم، ولكن الناس المظلومة هناكَ ناس دفعت مبالغ مالية بالمئات؟

السيد ممثل الحكومة موجود الموضوع الأن هو في خانة الأمانة العامة لمجلس الوزراء والسيد رئيس الوزراء نريد كلمات محددة من تاريخ صدور القرار وليسَ بأثر رجعي الناس مظلومة، المفاتحة الأن لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء نريد رأي الحكومة، القاعدة التشريعية تقول من تاريخ الصدور والقرار ليس بأثر رجعي.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نستطيع أن نعمل كتاب للأمانة العامة نستفسر أكيد معالي الوزير الذي هو ممثل الحكومة الأن ليس لديها رأي بالموضوع يعني يجب العودة إلى الأمانة العامة تعود للحكومة ما هو رأيهم، من الممكن أن تكتب لنا ونعمل كتاب حتى نأخذ الرأي القانوني ونحنُ نساعد مثلما طلبت أنتَ بهذا الموضوع.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

سيدنا أنا والأستاذ (باسم) جمعنا تواقيع وأعطيناها لجنابكم ولكن نحنُ من ناحية القاعدة الأساسية أنهُ من تاريخ الصدور وليسَ بأثر رجعي، وكثير من الناس مظلومة أي كتابنا وكتابكم بالتالي تتأذى.

الموضوع الثاني: موضوع الذي تطرقتم لهُ وهو موضوع البديل أي موضوع إطعام الجنود، يوم ٥/٣١ ينتهي عقد إطعام الجنود نطلب من جنابكم والإخوة الحاضرين الموجودين، هذهِ القضية فيها فساد كبير وقضية تجديد العقود سوفَ تؤدي إلى هدر المال العام وهذهِ الجنود المساكين مظلومين وأنتم تعلمون الإطعام بائس جداً وكلكم على علمٍ بهذا، أنا أقترح بكتاب رسمي والأعضاء موجودين بأن نراقب هذا الموضوع وعدم تجديد هذا العقد لأنَ فيهِ شبهات فساد كبيرة.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

حقيقةً تحدثنا يوم أمس أنا وجنابكم فيما يخص نهر مشروع المسيب الكبير يموت سريرياً، اليوم وصلت لي مناشدات من الأهالي ووصلت لي صور الجداول والأنهر حقيقةً جافة تمامً، هنالكَ إهمال كبير لهذا النهر سابقاً يسمى (سلة بغداد) وتسمى منطقة أو قضاء(جبلة) حصراً يسمى (الكويت الصغرى) حالياً سوف نسميها حديثاً بعد فترة قصيرة سوفَ تُسمى (الصحراء الكبرى)، المعطيات التي تحصل عوائل تتهجر من الأرياف إلى المدينة، مشاكل، هموم هذهِ كلها متأتيه من قلة الإطلاقات المائية وحقيقةً أنا تحدثتُ مع السيد وزير الموارد المائية، وعدنا الرجل خيراً لكن إلى هذهِ اللحظة الأوضاع في انتكاس، جناب الرئيس لدينا مشاكل، أولاً الفلاح ليسَ لديهِ مقومات الزراعة يعتمد على نفسه فوق كلُ هذا يريد أن يَسقي حلاله ماء لا يستطيع، فترى كل المزارعين كل شخص لديهِ عجلة حمل وواضع فيها تنكر شخصي ينقل بها، الذي لا يملك ماذا يفعل يتهجرون ،هذا كلهُ ضخ على المناطق السكنية ومشاكل تحصل لدينا في كل المحاور هذا من جانب، الجانب الثاني نحنُ أراضينا خصبة وأراضينا مهيأة للزراعة وإنتاجها للدونم الواحد تفوق الطن والنصف، حنطة أو شعير أو أي إنتاج أخر ومن ضمن المزارعين الذين لدينا نشطين، وليسَ من هؤلاء المزارعين الذي يأتي يأخذ عقد، كلا مزارعين أُصلاء وعوائل عريقة على كل حال، الأن ننظر إهمال مقصود أو غير مقصود نطالب بمعالجة، حقيقةً اليوم حاولت وجنابكم يوم أمس أشرتُ إلى قضية مفاتحة الوزارة ولكن اليوم مناشدات بحدة وبحرارة وأنظر إسالات ماء قد أُطفأت لا يوجد ماء في الإسالة وهذهِ أكبر جريمة، اليوم الإسالة لا يكون فيه ماء كيف إذا كان هناكَ سقي وموسم السقي الأن موجود ونحن في موسم الصيف وموسم الزراعة، بعض الزراعة وليس كل الزراعة هذا فيما يخص بداية النهر، النهر طولهُ (٥٠) كم سيادة الرئيس حقيقة هذهِ المناطق تسقي ما يُقارب (٢٢٠) ألف نسمة كلها سوفَ تُهجر وكلها سوفَ تأُن وسوفَ يخرجون إلى الشارع وسبق وإن خرجوا قرب (سدة الهندية) وجنابكم وصل إليكم الخبر، هذهِ المواضيع لا تُحل بشكل مهني إذا كان هنالك إطلاقات ماء فالصدور الأعالي الجدول يتم التجاوز عليها وطالبت السيد الوزير ولا توجد استجابة، أطلب إجراء من جنابكم أن يكون إجراء سريع لأنَ هذهِ المنطقة تُعتبر منكوبة تماماً.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

من المحتمل أن يكون هنالكَ استضافة إلى السيد وزير الموارد المائية بخصوص هذا الموضوع ومواضيع أُخرى.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

حقيقةً سيادة الرئيس نثمن جهودكم لحسم ملف اللجان، وأرى ليس من الإنصاف أن نغض النظر عن هذا الإنجاز وخلال يومين ما شاء الله وخاصةً أن هذا الموضوع فيه عدالة إنهُ كبير السن ولا توجد فيهِ توافقات سياسية وغيرها.

النقطة الثانية: أود وأيضاً أمام الإعلام أقولُ للمحاضرين والإداريين والعقود كل اصنافهم الذين هم (١٧٤) (٣١٥) جنابكم داعم لهم، في إحدى المداولات قلتَ لي أكتب.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا انتظرت أن تأتي لي بكتاب لكن إلى الأن لم تأتي لي به، حتى نُضمنهُ في الموازنة.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

أنا اليوم أن شاء الله أتي لكَ به.

سيدي الرئيس أنا عضو في اللجنة المالية وشاهدتُ كواليس القصص ولا أريد أذكر بعض الأمور للإعلام، لكن نحن القانون الذي جمعنا هو سببين، السبب الأول هو حاجة الناس، والسبب الثاني وهو جود فائض، اليوم نحن بحيرة كيف نصرف الفائض من هنا مليارات وأُخرى ترليون توزع وغيرها، وأنا أنظر اليوم الفقر ليس فقط الذي يحمل شليف أو الذي يتسول في الشارع هذا فقير كلا، اليوم لدينا شباب خريجين ومحاضرين وعقود يستلم (٢٥٠) ماذا تُعادل ونحن رفعنا الدولار من هنا أي لا يعادل (١٥٠) دولار وهؤلاء هم شباب ومنهم من متزوج ولديهم إلتزامات، وعلى قول أحد الإخوة من النواب يقول نحنُ الذي عطلنا زواجهم بسب نحنُ لا ننصف هذهِ الشرائح والموضوع ليسُ للمزايدة الإعلامية، الموضوع حقيقي ضغط كبير من هذا وأعتقد أنا حسب تقييمي اليوم في الشارع ملف المحاضرين المجانين هو الملف الأول الضاغط في العراق، نحنُ كبرلمانيين موجودين اليوم (٢٧٥) نائب جديد الحكومة هي الجديدة التي هي حكومة السيد (الكاظمي) هي جاءت نتائج المظاهرات بسبب أحدى المتظاهرات التي رشوها بالماء وسقطت وأصبحت شرارة للتظاهرات وحدثَ التغيير، فليسَ من المعقول اليوم نزهد هذهِ الناس، يوم يتعرضون للضرب يوم يزيدون لا أحد يخرج لهم وكأنهُ نحنُ البرلمان في وادي والمتظاهرين في وادي أخر، اليوم ملف المحاضرين والإداريين وملف تثبيت العقود أعتقد فيهِ أولوية قصوى في قانون الأمن الغذائي، بصراحة أنا فشلت في تمرير هذا المقترح داخل اللجنة المالية وأحاول أن التف عليهِ بطريقة قانونية، أتمنى دعم جنابكم السيد النائب الأول، أنتَ رجل منصف ومحبوب لدى الناس ومحبوب لدى البرلمان صراحةً، أتمنى أن تكسب هذا الشريحة وكذلكَ نحنُ البرلمانيين نستطيع أن نُظهر وجوهنا للناس، لأنَ اليوم ملف ضاغط كبير جداً وهنالكَ أموال وكل القصة لا تُكلف (ترليون)، كذلكَ فيما يخص العقود أيضا لا يُكلف أي دينار نحن مجرد أن نضع فقرة الإستمرار العمل بالمادة (٦١) ممن قانون الموازنة السابق على أن تقلص المدة سنتين هذا لا يحتاج لها، هي الوزارات سوفَ تُرتب أمورها بينها وبين وزارة المالية ومجلس الخدمة الإتحادي.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا سوفَ أحضر اجتماعاتكم في اللجنة المالية وأكيد إذا كانَ هنالكَ مقترح يخدم الناس وخصوصاً هذهِ الشريحة الكبيرة أنا معك، طبعاً بالمناسبة ما قُرئ في باعتبارك أنتَ عضو في اللجنة المالية وعضو بارز ومهم ولا أُريد مدحك، لأن هو مدحني فيجب الرد عليه، ما قُرئ الأن في الجلسة ليسَ هو الأساس وهو الذي سوفَ يُقر، بالتأكيد المهم الذي يخدم الناس سوفَ نضعه أما إضافات وأشياء كمالية وأشياء مجاملات وفيها قضايا هدر في المال العام لا تصدق سوف نتركه يمضي، وأنا بمساعدتكم ومساعدة زملائي وزميلاتي النواب أنَ أي هدر في المال العام سوفَ لن نضعه، لكن اي شيء يخدم الناس القانون مثلما تكلمت هو قانون بحاجة له، لأنَ فيه شرائح متضررة بيناها البطاقة التموينية والرعاية الإجتماعية والكهرباء ومستحقات الفلاحين وأمور أُخرى ممكن تُضاف ومنها إذا استطعنا قضية المحاضرين، شكراً على هذهِ الملاحظات.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

طبعاً مجلس النواب الجهة المنظمة لكل أعمال الشعب العراقي والجهة التنفيذية مكلفة بتطبيق ما يُطرح من قوانين أو ما يتم مناقشتها باعتبار إنناَ ممثلي الشعب يطرح هنا والحكومة عليها أن تتواصل لحل هذهِ الإشكاليات، لكننا نرى بأنَ كل المناقشات أكثر المناقشات التي تحصل لنا قد لا تُستجاب من قبل الحكومة في بعض الأحيان أو حتى الكتب المرسلة قد لا تتلقى الجواب الصريح والشفاف بهذا الخصوص هذهِ نقطة، الدستور أشار إلى تساوي العراقيين أمام القانون بالحقوق والواجبات، لكن نبدأ من التوازن القومي أو المذهبي أياً

كان الذي يتم تطبيقها في كافة مؤسسات الدولة التوازن الموجود دعنا نبدأ أولاً من مجلس النواب العراقي، السيد رئيس الجلسة هي ليس احتكار ما بين المكونات الرئيسية الثلاثة التي اليوم يؤكدون بأنهم هم الذينَ شكلوا الحكومات منذُ عام ٢٠٠٣ وإلى الأن نسمع أنَ هذا المنصب للشيعة، هذا المنصب للسنة، هذا المنصب للكرد، هذا الأسلوب الذي طرح منذُ عام ٢٠٠٣أثبتت فشلها ولذلكَ علينا أن نذهب إلى حكومة نبتعد من هذا الامر، نعن فيها توازن القومي مطلوب باعتبار العراق بلد المكونات لكن في نفس الوقت الخبرة والكفاءة والنزاهة تأتي في الأولية، سيادة الرئيس لنبدأ من المجلس حتى تكون هذهِ فرصة لرئاسة الجمهورية لا يكون الحّكر على مكون واحد ويحتكر المدراء العامين لمجموعة معينة، مجلس الوزراء يحتكر دوائره لمجموعة معينة، دعنا نحنُ نخرج مجلس النواب عليهِ أن يرى التوازن القومي الموجود لديه، هل بإمكاننا أن نعمل هذا الشيء أو غبنا حق مكون أم لا؟ أعتقد هذهِ مسؤولية تتوقف علينا هذهِ نقطة، جنابك كنت رئيس لجنة الأمن والدفاع في كل مرة تُطلق الاستمارات لكليات الشرطة أو العسكرية، أنا أريد أن أسأل عندما تُطلق الإستمارة عندما يكتب المتقدم قوميته هذا تركماني هذا كردي هذا عربي، إذا هل يوجد مستمسك عراقي يثبت أنُ هذا قوميته عربي أو كردي أو تركماني؟ كلا لا يوجد إذاً معقولة أن تُقدم الإستمارات إلى الكلية العسكرية وكل شخص يكتب قوميته ضمن هذهِ القومية وهنالكَ حصة مخصصة للقوميات والمذاهب للأسف والأقليات الدينية والعرقية وهنا نرى من مجموع (٧٩٠) متقدم غير مقبول بهِ غير طالب واحد تركماني، أسأل الجهات ذات العلاقة أقولُ لهُ كيف عرفتم أنَ هذا تركماني؟ يقول مكتوب في أولياته إذاً كيف عرفت هذا أليسَ من المفروض هنالكَ جهة تؤيد أنَ هذا القومية الفلانية، أنا أنظر محافظات نقول مثلاً في البصرة متقدم كاتب تركماني إذاً كيفَ عرفتَ أنَ هذا تركماني أو من السليمانية تركماني وكاتب لهُ لقب معين، هذا تقريباً لا يتنافى مع المبادئ التي اتفقنا عليها، اليوم النائب هو ممثل الشعب، وممثلي من مجلس النواب من القومية التركمانية موجودين، المفروض وزارة الداخلية والدفاع بعد ما يتقدم المتقدم يجب أن يسألنا هذا تركماني أو لا، انا لديَ أسماء طرحتها على السيد وزير الدفاع أن هؤلاء ليسَ تركمان لكن محسوبين ضمن الأقلية، هذهِ منافية ويجب أن يتم مراعاتها وهذا بالدرجة الأولى نريد هذا من جنابك، اليوم لدينا كلية الشرطة متقدمين دورة(٦٩) أيضا لن نعرف من سوف يتم اختياره فينبغي أن تتعاون وزارة الداخلية معنا في هذا المجال، أتمنى كتاب من جنابكم توجهون بهِ وزارة الدفاع والداخلية بهذا الخصوص، نأتي على التجاوزات، العشوائية التي حصلت في وقت من الأوقات كانَ بسبب الفقر الناس الفقراء استغلوا بعض الأراضي وبنوا عليها دار من طين من بلوك من سندويش هؤلاء على جنب، لكن عندما نرى متنفذ سياسي مسؤول سياسي يبني دار دبل فاليوم على أرض للدولة هذا إستهانة في القوانين، في كركوك لم يبقى شبر من الأرض لم يتم التجاوز عليها سواء كان من قِبل المتنفذين أو من قِبل ساسة أو من قِبل أطراف تملك ما لا يملكهُ الفقراء مع العلم هذهِ الأراضي قيد النزاعات الملكية، أنا أُريد أن أسأل قانون الإستثمار الذي شرعناه نبيع الأراضي للأثرياء أو نريد أن نوفر شيء للفقراء، الإستثمار سرقة في وضح النهار بهذهِ الطريقة، أرض قيد نزاع الملكية قانون الإستثمار أكد أنَ كل أرض ليسَ عليها نزاعات ملكية هذا لا يتم عرضها للمشاريع الإستثمارية، اليوم أنا أرى في كركوك أراضي هي قيد النزاعات الملكية تم بناءها وتوزيعها وبيعها تحت مشروع الإستثمار، هذهِ منافية لكل الأعراف والقوانين التي نحنُ شرعناها، هذا الأمر سوفَ يغير من ديمغرافية هذهِ المحافظة وبالأخص اليوم أقدمت الإدارة في محافظة كركوك على التصميم الأساسي لمدينة كركوك، التصميم الأساسي لمحافظة مثل كركوك حساسة لذلكَ أدعوا جنابكم الكريم.

أولاً: إيقاف مشروع التصميم الأساسي لمدينة كركوك وعدم عرضها للإعلان لأنها تؤدي إلى تغيير سياسي مطعم بالإداري.

ثانياً: وفي نفس الوقت نطلب من جنابكم الكريم أن تُخاطبوا إدارة المحافظة إيقاف المشاريع الإستثمارية التي هي أراضيها قيد النزاعات الملكية.

ثالثاً: اتمنى أيضاً مخاطبة جنابكم لوزارة الداخلية والدفاع بعدم تمرير الإستمارات إلا بعد التأكد من النواب ما هيَ القومية التي يُنتسب إليها هذا المتقدم.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

معاناة حقيقية لممثل حقيقي لمحافظته وخصوصاً محافظة كركوك، أنا أعرف فيها الكثير من التجاوزات، أما بخصوص الكلية العسكرية وكلية الشرطة الإستمارة والتقديم والقبول هو حسب النسبة السكانية للمحافظة، يُراعا فيها القوميات والأطراف الأخرى، أنا

سوفَ أُتابع شخصياً هذهِ الأمور، لكن أتمنى أن تكتب لي، وذلكَ بسبب زحمة العمل ولربما أنسى الكثير من هذهِ التفاصيل، شكراً على هذهِ الملاحظات.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

في تاريخ ٢/٧ كانت لدينا مداخلة وكانت مداخلة أنا أعتبرها مهمة بخصوص العمالة الأجنبية التي هي موجودة بقانون غير مفعل، وعلى أثر هذهِ المداخلة سيادة الرئيس كانَ هنالكَ عقد اجتماعين، إجتماع بحضور وزارة الداخلية وممثل وزارة الداخلية وممثل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وأيضاً وزارة التجارة، وخرجنا بمقررات وجنابك متفضلاً قمت بإصدار كتاب وهوَ الأن أمامي بتاريخ ٣/١ من هذهِ السنة برقم (٢٢٥) الفقرة (٦) تنص على تزويد مجلس النواب ببيانات تفصيلية وأعداد دقيقة للعمالة الفعلية الموجودة، وذلكَ لتوفير فرص العمل للعمالة العراقية والحد من ظاهرة البطالة، سيادة الرئيس إلا الأن لم يرد شيء من هذا التفصيل وحقيقةً هذا الموضوع حساس للخريجين وبالذات المهندسين والفنيين، نحنُ لماذا لدينا عمالة أجنبية بأعداد كبيرة وغير محققين نسبة٥٠% رغم الجلستين التي جرت ورغم الكتب الرسمية، أرجو من جنابك الكريم التأكيد على هذا الموضوع أو تكليف لجنة مختصة وأنا قدمتُ لجنابك طلب بهذا الخصوص، ألتمس تفعيله لهذا الموضوع أو تكليف اللجنة المختصة للقيام بدورها الفاعل بهذا الموضوع ولا يحتاج تشريع مجرد رقابة وزيارة إلى الشركات الأجنبية بدعم من هيأة الرئاسة حتى يكون لهم فاعلية قوية بهذا الموضوع.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تُكلف لجنة العمل بهذا الموضوع وننتظر تقرير مفصل عن العمالة، دكتور (حيدر) تتابع مع لجنة العمل في أول إجتماع لأنهُ الأسبوع القادم سوفَ تكون إجتماعات للجان من يوم الأحد القادم إجتماع لكل اللجان وأنتظر من لجنة العمل يخرجوا لنا بتقرير عن هذا الموضوع.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

ممكن تظمين هذا الموضوع بقرار في هذهِ الجلسة لتظمينه.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نعم انا الأن تكلمتُ، نحنُ أولاً ننتظر لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني، جنابك أيضاً مع اللجنة تخرجوا لنا بحصيلة ونحنُ سوف نتخذ القرار

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

مسألة ثانية، حقيقةً أُحب أن أؤكد على ما طلبوه إخواني بشأن العقود، وخاصة العقود بعد ١٠/٢ بالنسبة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المحاضرين سواء المجانين أو غير المجانين، هنالكَ مسألة مهمة أُخرى هي مسألة حشد الدفاع ليسَ من المنطق (٨) سنوات يداوم في الحشد ولم يستلموا راتب إلى الأن، موضوع خطر جداً وحساس ومؤلم بنفس الوقت أنَ ناس يداومون لمدة (٨) سنوات وإلى الأن لم يستلموا راتب رأي عدالة وأي إنصاف هذا.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا الموضوع مع لجنة الأمن والدفاع قلنا المفسوخَ عقودهم الصحوات وحشد الدفاع، ثلاث فقرات أتمنى من الإخوة في لجنة الأمن والدفاع أن يناقشوا هذا الموضوع ويخرجوا لنا بحصيلة معَ الإخوة المعنيين الذينَ طرحوا هذهِ المداخلات.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

تفضلوا الإخوة الزملاء النواب بمسألة مهمة، مسألة التجاوزات، أنا هنا أحب أن نؤكد كمجلس نواب ونخرج بقرار نعممهُ على كل المحافظات أنهُ الحفاظ على المساحات الخضراء وعدم التجاوز على التصميم الأساسي، ألتمس منك سيادة الرئيس أن تُثبت هذا الموضوع لأنَ أصحاب النفوذ بدأوا يتغلغلون إلى هذا الموضوع وكثير من المساحات الخضراء وبالذات في محافظة بابل تمَ التجاوز عليها، أرجوا أن نضمن جلستنا هذا القرار والسعي لإحقاق الحق والمحافظة على المساحات الخضراء في جميع المحافظات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا موضوع مهم طبعاً أكيد.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

أيضاً هنالكَ شكاوى عديدة من أبناء الشهداء، يعني ليسَ من المنطق شهيد منذُ عام ١٩٩١ إلى الأن لم يستلم قطعة أرض في حين غيره استلموا، هنالكَ تلكؤ.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا تكلمنا بهِ سابقاً.

- النائب طارق الخيكاني:-

حقيقةً لدينا عدة مواضيع التي ممكن أن نناقشها في هذهِ الجلسة المباركة هي.

الموضوع الأول: قضية التغيير المناخي، رأيتم أنتم العواصف الرملية المستمرة في العراق، والتقرير الدولية تؤكد أنَ العراق هو الدولة الوحيدة الأكثر تضرراً في قضية التغيير المناخي، نرى وزارة الموارد المائية وقلة الواردات المائية نرى عدم إهتمامها بصورة واضحة بقضية مناقشتها مع دول الجوار وخصوصاً (الجمهورية الإيرانية، تركيا) على قضية الإطلاقات المائية، بالتالي أثرت تأثير كبير على الثروة الحيوانية والزراعية وترونَ هنالكَ تغيير واضح في زيادة عدد التصحر في المناطق وخاصةً في وسط وجنوب العراق.

الموضوع الثاني: موضوع التعيينات، أنتم تعرفون كل الوزارات وكل الجهات الغير مرتبطة بوزارة كلها لديها تعيينات بسبب التقاعد أو الإستقالات لكن إلى الأن مجلس الخدمة لم يسحب الدرجات الموجودة في الوزارات وإعلانها وأنت تعلم لدينا عدد كبير جداً من الشباب الخريجين الذين يرغبون في التعيين، وهنالكَ بعض الدوائر تعاني أصلاً من نقص بوجود الكوادر موجودة لديها درجات لكن إلى الأن مجلس الخدمة لم يُطالب بالدرجات وأعلنها بشكل رسمي حتى يتعينون ويأخذوا دورهم في التعيينات القادمة، قضية توزيع قطع الأراضي ومبادرة(داري) التي أطلقها مجلس الوزارة والتي مضى عليها تقريباً أكثر من سبعة أشهر إلى الأن لم ترى النور ونطالب من خلالكم مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء توضيح ما هي أسباب التأخير في قضي توزيع قطع الأراضي للناس المحتاجة، المادة(١٤٠) والتي ذكرتها قبل قليل هي المادة التي أُنشأت قبل (١٠) سنوات أو(١٥) سنة هي لكل مواطن (١٠) للناس التي تهجرت بسبب بطش النظام السابق، إلى الأن يوجد قسم كبير منهم توفوا ولم يحصِلوا على حقوقهم هي المادة (١٤٠) توحيد لقانون الرواتب، السيد قال نحنُ ساعين في قضية إعادة سلم الرواتب.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بخصوص المتقاعدين.

- النائب طارق الخيكاني:-

ورفعبعض رواتب الخاصة في الوزارات الخدمية مثل (وزارة الإعمار والإسكان والبلديات، وزارة التجارة، وزارة الإتصالات) هؤلاء رواتبهم جداً قليلة لا تتقارن مع الجهود التي يبذلوها، قانون الإستثمار يراد لهُ مراجعة بسبب أنَ هذا القانون مُعطل وكذلكَ هنالكَ إمتيازات لبعض المستثمرين في المناطق التي نعتقد أن تكون مهمة، أُعطيت هذهِ الفرص للإستثمار وإلى الأن لم تُبنى طابوقة في هذهِ الأراضي، لذلكَ ندعوا من خلال رئاسة المجلس أن يكون مراجع لقانون الإستثمار.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

ملاحظة قيمة وأكيد تحتاج أن تُدرس في اللجان وتكون هناكَ قرارات حقيقية من مجلس النواب فيها.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

إخوان المتحدث من البصرة وأنا أنقل لكم سلام أهالي البصرة الذينَ استطعنا أن نلتقي بهم، على أمل أن تقوم في زيارة محافظة البصرة وهم مرتقبين لهذهِ الزيارة، حقيقةً سيادة الرئيس البصرة الكل يشهد هي مُعطاء، القانون الذي حالياً نحنُ بقيد تشريعه الذي هو قانون

الأمن الغذائي، جل المبلغ الذي يأتي لهذا القانون هوَ من البصرة، الذي نستغرب لهُ بصراحة غياب البصرة من هذا القانون نعم شُملت هي معَ ما شُملت باقي المحافظات، لكن وأنا مع ذكر بعض المحافظات التي لها خصوصية وليسَ ضدها بالعكس معها، نؤيد ذكر بعض المحافظات لكن السؤال لماذا البصرة لم تُذكر؟ مع العلم أنَ البصرة تتعرض إلى تلوث بكافة أنواع التلوث (التربة، المياه، الهواء) وهذا يسبب لنا وجود أمراض في البصرة قد تكون غير موجودة في باقي المحافظات أو على الأقل موجودة بشكل يسير في باقي المحافظات، هذا يُراد لهُ إلتفاته سيادة الرئيس كذلكَ البنى التحتية الموجودة في البصرة تنتهي قبل غيرها من المحافظات شوارعنا تحتاج إلى صيانة دائماً الجسور وإن شاء الله بعدَ زيارتكم سوفَ ترون واقع بعض الجسور التي نحنُ واضعين عليها قطعة من حديد لكي تعبر عليها السيارة، وهذا الشارع لا أقول لكم فرعي إنما هذا الشارع يؤدي إلى ميناء من موانئ البصرة، الشيء الأخر الذي غير موجود في باقي المحافظات كذلك هو تضرر أراضي كبيرة بسبب المد الملحي الذي يعاني منهُ العراق بشكل عام والبصرة بشكل خاص، لدينا أراضي إنتهت وهناكَ تعويض للفلاحين لكن هذا التعويض قُسم إلى وجبات بسبب عدم توفر السيولة المالية تمَ تسليم وجبة واحدة وباقي الوجبات تنتظر وإلى الأن لم يتم تعويض الفلاحين الذين معيشتهم على هذهِ الأراضي أصبحوا الأن بلا عمل وينتظرون الحل، الحل هو أن يلتفت هذا القانون إلى هذهِ الناس وهذهِ البصرة التي ذكرنا بعضَ المشاكل التي تُعاني منها.

كذلكَ ميناء الفاو، بصراحة سيادة الرئيس حضرتك ذكرت أن تلتقوا مع اللجان وتحدثوا معهم فيما يخص الأمور التي تطرحوها عليهم، نحنُ جلسنا كنواب البصرة لا أتكلم عن شخص أو جهة، نحنُ كنواب البصرة حضرنا في اللجنة المالية وطرحنا عدة مشاكل وأخذنا وعود بإضافة بعض الفقرات التي تخص البصرة لكن للأسف اليوم عندما سمعنا القراءة صار لدينا خيبة أمل للمرة الثانية أنَ البصرة لم تذكر بشكل خاص في هذا القانون، كذلك نُشاطر بعض الإخوان والمحافظات في مسألة أنَ لدينا شباب كثيرون يبحثون عن العمل، هذا القانون يُفترض أن نضع جزءً منهُ لدعم هذهِ الفئات بتوفير فرص عمل، إنشاء مصانع لكن كذلكَ نرى هذا القانون لم يلتفت إلى هذهِ النقطة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة من ضمن فقرات القانون يوجد (١٠) ترليون للمحافظات تعتمد على النسبة السكانية ونسبة الفقر، البصرة محسوبة من ضمن المحافظات.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

محسوبة ضمن المحافظات نعم سيادة الرئيس، لكن وجود خصوصية للبصرة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إضافةً يوجد تَميز للبصرة هو (البترودولار) معَ هذا تعتبر البصرة لم تأخذ استحقاقها الحقيقي لأنَ ٩٥% من واردات العراق هو نفط من (البصرة، والناصرية، والعمارة) البصرة لم تأخذ إستحقاقها.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

أنقل لكم حادثة سيادة الرئيس وإخواني النواب يسمعوها، نحنُ لدينا قضاء شط العرب قضاء كبير، وإن شاء الله سوف تأتون وتزوروه، قضاء شط العرب قضاء كبير ليسَ فيهِ مستشفى نهائياً، فيه مراكز رعاية لكن مستشفى خاص بالقضاء غير موجودة، الحادثة التي سوفَ أنقلها والكل سوفَ يتألم عندَ سماعها، هو عائلة تخرج من القضاء لأن زوجة لديها ولادة، الزوج وضعَ زوجتهُ في السيارة وليسَ لديهِ أي أحد في البيت غير زوجته وهي التي ترعى أطفالها وأصعدوهم في السيارة معهم حتى يذهبوا إلى مستشفى الولادة عِبرَ شط العرب، في ذلكَ اليوم كان الجسر مفتوح والزوج كان مرتبك وفكرهُ على زوجته حالة خاصة لديها، فسقطوا كلهم في النهر بسب الجسر كانَ مفتوح، يعني هل من المعقول اليوم نحنُ في البصرة نسمع بقضاء كبير وليسَ صغير إخواني، قضاء كبير لا يوجد فيهِ مستشفى هل منَ المعقول؟ هذه معاناة سيادة الرئيس.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذهِ معاناة عامة.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

يجب على هذا القانون أن يأخذها بعين الإعتبار رجاءً.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أكيد كل العراق يُعاني نقص في المدارس، نقص المستشفيات، نقص في الخدمات، إن شاء الله هنالكَ بوادر خير.

- النائب عبد الأمير نجم عبدالله المياحي:-

شكراً سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة .

بسم الله الرحمن الرحيم (وجعلنا من الماءِ كلَ شيءٍ حي) صدق الله العلي العظيم.

كما تعلم سيادة الرئيس ويعلم جميع أعضاء مجلس النواب، واليوم مجلس النواب هو ممثل عن الشعب العراقي، شعب البصرة يرتقب كارثة بيئية، وكارثة مائية، وكارثة تصحر كبيرة جداً، بصراحة البصرة حوض شط العرب بين الحين والأخر يكون المد الملحي في هذا الحوض ويؤثر على المزارعين ويؤثر كذلكَ على شبكة المياه للإستخدام اليومي، أبناء البصرة الذينَ يعطون من ثروة النفط ما يُقارب (٩٠)% من الموازنة الإتحادية ذَكروا بعض الإخوة العمالة الأجنبية والعمالة المحلية، أبناء البصرة يتظاهرون بين الحين والأخر أمام المواقع النفطية لغرض التشغيل في هذهِ المواقع، ذهبَ في يومِ ما أحد وزارة العمل والشؤون الإجتماعية إلى محافظة البصرة وكان الوزير الحالي للنفط السيد (إحسان عبد الجبار) كان مدير شركة نفط البصرة، فالَ لهُ لا تستطيع الدخول للشركات الإجنبية ممنوع، قالَ لهُ أنا وزير أريد الدخول أُدقق على العمالة الأجنبية ونسبة العمالة المحلية في هذهِ الشركات ولم يستطيع الدخول، وزير لا يستطيع الدخول إلى الشركات الأجنبية التي هي بعض من هذهِ العمالة عمال صينيون هم من السجناء يعملون هنا داخل العراق بشكل مجاني في هذهِ الشركات، وأبناء البصرة يتظاهرون، أما المد الماحي في عام ٢٠٢١تم تضمين في موازنو عام ٢٠٢١ تحويل قناة البدعة إلى قناة مغلقة بمسافة (٣٠٠) كم وإلى هذهِ اللحظة وزير المالية لم يلتفت إلى محافظة البصرة ويخصص هذهِ التخصيصات لتنفيذ هذا المشروع المهم، وهذهِ القناة الوحيدة التي تنقذ أهالي البصرة عندما يكون حوض شط العرب قد مُلئ بماء البحر الماء المالح، بالتالي إن شاء الله نأمل من سيادتك أن توجه لوزير المالية أن يطلق التخصيصات المالي لهذا المشروع لكي ينقذ أبناء البصرة من هذهِ الكارثة المقبلة ونحنُ في كل صيف تكون هذهِ الكارثة المائية في حوض شط العرب، والكارثة الأُخرى في محافظة البصرة أنها المحافظة النفطية الكبيرة في العراق والسيد وزير النفط ليسَ بشخصهِ ولكن بالشخصية المعنوية يقوم بإحالة هذهِ المشاريع الكبيرة لشركات أجنبية، وليسَ لنا سلطة للدخول والمتابعة ومراقبة هذهِ الشركات، أنا أقترح وأنا اقترحت في الدورة السابقة على السيد رئيس مجلس النواب أنض هكذا مشاريع استراتيجية والنفط هو اليوم ثروة الأجيال أن يكون لمجلس النواب نصيب أو تعرض هذهِ المشاريع الكبيرة على مجلس النواب حتى يعرف قيمة هذهِ المشاريع والجدوى من هذهِ المشاريع بصراحة عندما نعود إلى جولات التراخيص ونجد الأموال الطائلة التي صُرفت على جولات التراخيص منذُ عام ٢٠٠٨ وإلى الأن لا تتناسب مع كمية تصدير النفط ولا تتناسب مع حجم الخدمات في العراق بصورة عامة ومحافظة البصرة بصورة خاصة.

أما موضوع الإستثمار، تطرقوا بعض الإخوة على موضوع الإستثمار وما أدراكَ ما موضوع الإستثمار، أنا أُسميه الإستحواذ وليسَ الإستثمار، بصراحة اليوم قيمة الأرض التي تُعطى للمستثمر قيمة ٢% من قيمة الأرض المقيمة من اللجنة، وما أدراكَ ما اللجنة عندما تخرج لتقييم قيمة الأرض، إضافةً لتقييم اللجنة ٢% من قيمة الأرض يُعف المستثمر من الرسوم الكمركية عندما يقوم بإدخال المواد الإنشائية لغرض بناء الوحدات السكنية، بصراحة هذا الإعفاء يتضاعف إلى مئات الأضعاف وليسَ عشرات، يعني إذا لديهِ مئة ألف طن يُدخل مليون ونصف طن بإجازات الإعفاء، والأن هيأة الإستثمار ويوم أمس أنا كنتُ عندك وأحد الإخوة النواب ذهب، وأنا قبل كم يوم كذلك ذهبت بكتاب رسمي للطلب بالإجازات الإستثمار المعطاة للمستثمرين، الأخت مديرة هيأة الإستثمار لا تستقبل أعضاء مجلس النواب، تستقبل المستثمرين أو المستحوذين فقط هذهِ مهزلة بصراحة يجب أن تقف، فعلى مجلس النواب أن يعيد النظر بقانون الإستثمار وتعديل قانون الإستثمار لكي يكون هناكَ جدوى لبناء وحدات سكنية تحمي الفقير أو تأوي الفقير بصراحة ونتخلص من العشوائيات والاستحواذ على أراضي الدولة والأراضي الزراعية التي تم إحالتها إلى أراضي سكنية.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أكيد كان لدينا اتصال مع السيدة رئيس هيأة الاستثمار وبينت إنها كانت لا تعلم بحضور السادة النواب، من المفروض أن يكون هنالك مواعيد، وتم الاتفاق أن يكون يوم الأربعاء من كل أسبوع لقاء في هيأة الاستثمار.

- النائب رائد عبد الرضا هادي الفتلاوي:-

لا يخفى على الجميع إن العراق مر بظروف كبيرة وحروب وغيرها من المشاكل التي مر بها خلال العهد البائد ومن بعد سقوط النظام، وكل قواتنا الامنية أبطال الشرطة الداخلية والدفاع قاموا بدور كبير حقيقةً في حماية البلد ولكن هنالك كوادر هم امام الانظار ولكن بعيدين عن إكتساب الحقوق وهم أبطال الجيش الأبيض، في جميع المعارك موجودين وآخرها معركة جائحة كورونا، جائحة كورونا أخذت من أرواح وصحة الجيش الأبيض الكثير، وبالمقابل نرى إن بعض القوانين والامتيازات لم تمنح لهم وهذا يتطلب وقفة، إبرز مصداق على بخس حقوق أبناء الجيش الأبيض هو قانون التسكين الجائر الكثير من إخواننا من ذوي المهن الطبية والصحية والتمريضية وجميع كوارد الصحة مسكنين لأكثر من عشر سنوات وخمسة عشر سنة وهذا بخس حقيقة بحقهم، بذلوا دماء وجاهدوا كثيراً وكل أبناء الشعب العراقي إلى الكوادر الصحية والتمريضية، بالمقابل كان هناك تقصير كبير من قبل الحكومة ومن مجلس النواب في الدورات السابقة، التقصير يأتي من عدم إنصافهم ورفع هذا الغبن عنهم من خلال رفع التسكين ومنحهم درجاتهم الوظيفية التي يستحقونها، كذلك صدر قرار من مجلس الوزراء المرقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٠ بمنح جميع منتسبي وزارة الصحة قطع أراضي وكان يفترض إن هذه الأراضي تكون مكافأة لهم على جهودهم خلال فترة الجائحة، وقرار وزارة الصحة المرقم (٤٣٩٦) في ٢٠٢١/٩/١٢ بإعتبار جميع موظفي وزارة الصحة خط صد أول ولكن بعض المحافظات والبلديات منح هذه القطع باستحقاق وظيفي لموظف أو لم يمنحوا أصلاً لذلك انا أشد على السادة النواب في لجنة الصحة والبيئة، بما إنه السيدة رئيسة اللجنة والسادة أعضاء اللجنة موجودين أن يعملوا ونحن داعمين لهم في هذا المجال بتشريع قرار لرفع التسكين عن منتسبي وزارة الصحة، هذا اولاً.

ثانياً: أثني على طرح السيدات والسادة النواب ضرورة وضع حل للكوادر من المحاضرين والإداريين حقيقة كوادر وشهادات يمكن ان نستفيد منها كحكومة وكدولة وخصوصاً في مجال التربية هذه الطاقات، تظاهر الكثير وعانوا الكثير من الظلم والتهميش يحتاج إلى من يلتفت إليهم ويداعي بحقوقهم.

- النائب مهدي غضبان عنب الخيكاني:-

مناشدة إلى حضرتكم الكريم وباسمك من أبناء العشوائيات او المتجاوزين خصوصاً في منطقة (جكوك) وأنت اعرف بها وقد زرتها في فترة من الفترات، ونحن في جانب الكرخ تكثر فيه العشوائيات وخصوصاً في جنوب الكرخ، بإعتبار الوضع الأمني السابق تركزت هذه المنطقة في العشوائيات، هذه العشوائيات المشكلة التي فيها خصوصاً منطقة (جكوك)، هؤلاء المواطنين تهجروا ثلاث مرات، تهجروا في زمن (صدام) عندما تم تهجيرهم إلى منطقة الحصوة، بعدها بعض المعترضين عليهم قدموا قرار وتم تهجيريهم مرة ثانية، وبعدها عادوا إلى بغداد وسكنوا واستطاعوا أن يشتروا بيوت بسيطة، تهجروا من جديد، اشتروا نفس البيوت في الحصوة، واشتروا من جديد، بعد الطائفية التي حصلت في تلك الفترة جاءوا في هذه المنطقة وسكنوا، فهم الآن معرضين الإزالة بسبب الاستثمار، عذراً سيادة الرئيس نحن ليس لدينا استثمار استعمار، الاستعمار الذي يحصل على الأراضي والتي مُنحت بدون دراسة وظلم لحقوق المواطنين على حسابهم، هذه المنطقة تتكون من (٧) ألاف دار وعائلة من محدودي الدخل والبسطاء التي مرت عليهم المحن هذه جميعها، أرجو من سيادتكم ومن السادة النواب وهذا سوف يشمل الكثير من هذه الحالات أن نشملهم بعين الاعتبار، ونعيد دراسة قانون الاستثمار وخصوصاً بالنسبة للمجمعات السكنية الغير اقتصادية، وهذه الشقق والمجمعات السكنية لم تبنى لمحدودي الدخل بل على العكس أصحبت الآن بورصة لبيع وشراء هذه الشقق، فأنتم الآن على دكة السلطة التشريعية.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هنالك زيارة لهذه المناطق أنا وانت.

- النائب مهدي غضبان عنب الخيكاني:-

هذا ضروري جداً.

القضية الثانية: بالنسبة للمحاضرين أؤكد وأشكر السادة النواب الذين اكدوا على موضوع المحاضرين وأنا اكون من ضمنهم.

القضية الثالثة: موضوع سلم الرواتب الذي اغلب الموظفين يناشدوننا عليه وانا بأعتباري موظف وأشعر بهذه المأساة، هنالك خطأ في الفهم الموضوع ليس سلم الرواتب الموضوع في المخصصات التي تمنح للموظف، ترى غن موظف يستلم |(٢) مليون دينار وموظف يستلم (٦٠٠) ألف دينار وهما بنفس الدرجة ونفس الإختصاص، لكن الفرق في المؤسسة فالمؤسسة تمنحه مخصصات هندسة ومهنية وخطورة ونرى إن الموضوع يختلف، أتمنى أن يعاد دراسة المخصصات الذي يضمن تقليل الفرق بين هذه الشريحة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة لسلم الرواتب او بالنسبة للرواتب، أنا أتمنى من السيد (مهند الخزعلي) هو متخصص وعضواً في اللجنة المالية أن يدرس الموضوع، وأعتقد الجميع مطلع على المنتسبين في وزارة الدفاع والداخلية تحسب لهم مخصصات خطورة لا تحسب على الراتب الأسمي وعندما يحال للتقاعد يكون رتبه (٤٠٠) أو (٣٠٠) ألف ولا يذهب للتقاعد لأن الراتب قليل بين (٤٠٠ –٥٠٠) ألف دينار، فتضاف مخصصات الخطورة والزوجية والاطفال على الراتب الإسمي ولا تؤثر على الدولة لأنه تم صرفها مسبقاً، لكنها يستفيد منها في التقاعد، أتمنى ان تدرس هذه الفقرة ونضيف مخصصات الخطورة للعلاوة او الزوجية او الأطفال على الراتب الإسمي، حتى عندما يحال للتقاعد وسوف تكون اعداد كبيرة ترغب بالتقاعد، ولدينا الجيش والشرطة اعمارهم وصلت أكثر من (٤٠) و(٥٠) سنة وهو مريض ولا يقبل بالإحالة للتقاعد لذلك حتى يكون هنالك تجديد وتكون لدينا درجات وظيفية جيش وشرطة دماء جديدة نستفيد منها، لكن هذه تعتمد على ماذا؟ تعتمد على هذه الفقرة كيف يتم إضافتها وهي سهله لكن يحتاج شيء من قبلكم حتى نفاتح وزارة المالية بهذا الأمر.

- النائبة لقاء جعفر مرتضى ال ياسين:-

وصلت مناشدات من نقابة الاطباء المقر العام ونقابة أطباء الاسنان أيضاً المقر العام ونقابة الصيادلة المقر العام ونقابة التمريضيين وذوي المهن الصحية بعرض موضوع تعيين الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الطبية لعام ٢٠٢٢ إستثناءً من إقرار قانون الموازنة وذلك للحاجة الماسة إلى خدماتهم في المؤسسات الصحية من اجل سد النقص ومن اجل ديمومة تلك الخدمات الصحية بنوعية وجودة عالية إلى المريض والمواطن العراقي في المستشفيات في كافة دوائر الصحة في بغداد والمحافظات علماً إنهم جميعاً مشمولين بالتعيين المركزي لقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠، أحالت وزارة الصحة كتاب تُثبت فيه إحتياجها لهذه العناوين الوظيفية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل إستحصال هذا الاستثناء من قبل مجلس الوزراء ليصوتوا على هذا الاستثناء، جاء الرد بتاريخ ٥/١٥ من قبل مدير عام الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء الدكتور (نجيب شكر محمود) وكان الرد القانوني بعدم وجود حاجة إلى إستثناء من قبل مجلس الوزراء وإنه ممكن أن تشرع وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة المالية وبالتعاون مع مجلس الخدمة الإتحادي بتعيين هؤلاء الشرائح من الخريجين من الكليات والمعاهد الطبية والصحية، بعد الاتصال بالدكتور (محمود) رئيس مجلس الخدمة الإتحادية قال أنا مُنَفِذ، إذا جاءت الدرجات الوظيفية من قبل وزارة المالية سوف نقوم بالتعيين، تأتينا البيانات بالأعداد اللازمة من وزارة الصحة أنا سوف أبدأ بالتعيين، انا لا أقصد أريد الشباب أن يتم تعيينهم ويتحصلوا على مصدر للرزق، وإنما هنالك مستشفيات سوف تخلو من الأطباء المقيمين الأقدمين، فلن تقدم خدمة في الطوارئ وفي الردهات وفي كافة مفاصل وزارة الصحة إلى المواطن العراقي، هذا يهمنا بدرجة اولى بلجنة الصحة والبيئة أكثر من تعيين هؤلاء الشرائح، نعم يهمنا تعيينهم لكن بنفس الوقت يهمنا تقديم الخدمة للمريض العراقي، الآن أصبح موضوع تنازع، انا ذهبت إلى وزارة المالية وكانت الست (طيف) غير موجودة في سفر وكيلة السيد الوزير لشؤون الموازنة، التقيت بمعاونتها الست (علية) قالت لا يمكن إطلاق تعيينات بدون إقرار موازنة، وانا أريد ان أعرف هذا الرأي القانوني للسيد مدير عام الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، الرأي القانوني إنه من الممكن تعينهم بدون إستثناء مجلس الوزراء

بالتعاون بين وزارة المالية ووزارة الصحة ومجلس الخدمة الإتحادي، كيف نجد له منفذ قانوني هذا الشيء مستحيل، ناقشت هذا الموضوع مع السيد (حسن الكعبي) رئيس اللجنة المالية.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا الموضوع وحضرتكِ رئيسة اللجنة ممكن ان نستضيف الدكتور (نجيب) والست (طيف) مع اللجنة ونخرج بحصيلة، قدموا طلب إستضافة وسوف نحضر إن شاء الله.

- النائبة لقاء جعفر مرتضى ال ياسين:-

المواطنين من حملة البطاقة الحمراء يناشدونك المتضررين في زمن النظام السابق، يطالبون بمقابلة مع حضرتك لغرض تفعيل حقوقهم وانا أحضرت الطلب معي.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

من خلالك سوف نستقبلهم.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

هنالك موضوع يتكرر لأكثر من جلسة، نحن السلطة التشريعية يجب أن نكون قدوة لجميع السلطات في العراق، وبالتالي ينشر في مواقع التواصل وفي الإعلام إن الجلسة الساعة الحادية عشر ويتم عقد الجلسة الساعة الواحدة والنصف أو الساعة الثانية، هذا التأخير لمدة الساعتين يتكرر في كل جلسة، انا أقدر ربما تكون مناقشات ومداولات قبل الجلسة، نرجو من حضرتك إذا كان السيد رئيس المجلس مشغول أن تفتتح الجلسة وبعدها يأتي السيد رئيس المجلس يكمل الجلسة، أو السيد نائب رئيس المجلس يفتتح الجلسة، وهذا يكون إرهاق للسادة النواب ونحن جميعنا لدينا مواعيد والتزامات والساعتين والثلاث تكون إرهاق للجميع لهيأة الرئاسة وللسادة النواب.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا جداً حريص أن يكون الدوام نلتزم به وبالوقت لكن بعدنا في البداية وهنالك بعض الامور وسوف تحل إن شاء الله.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

حادثة معينة موضوع المحاضرين الإداريين وقد ذكرها السادة النواب ولا أريد ان أطيل بالموضوع، قبل سنة ونصف تقريباً كانت لدينا زيارات للمدارس، كان لدينا فريق تطوعي وكنا نزورهم، وكنا نضع بوسترات معينة نشكر جهود السادة المحاضرين، وهذا الموضوع لم يكن هنالك إنتخابات ولا دعاية انتخابية لكن كان حالة إنسانية، يجب أن تقدر، ربما (٣٠%) هم من المُعينين على وزارة التربية او في المديريات العامة للتربية و(٧٠%) من المحاضرين الإداريين، كنا نسأل كم كانت نسبة النجاح من قبل المحاضرين تصل إلى (٩٠-٩٥ %) بل أحياناً تصل إلى (١٠٠%)، معنى ذلك إن لهم دور فاعل ومهم، الديوانية تحتاج حالياً (١٠٠٠) مدرسة وهذه جميعها تحتاج إلى كوادر يعني مستقبلا سوف نحتاج هذه الجهود، والموضع ليس مجاملة او إنهم تظاهروا على العكس هي حاجة بلد لهذه الكوادر، التي أعتبر إن الدولة عليها دين يجب سداده لهؤلاء المحاضرين لهذه الأسر، أتمنى ان هذا الموضوع يتم خصوصاً في الموازنة القادمة، نحن نعلم إنه في قانون الأمن الغذائي حاولنا وجمعنا تواقيع ولكن هناك بعض الامور التي لا يمكن أن تدرج ضمن هذا القانون ضمن رأي اللجنة المالية، أريد أن أعرج على موضوع الأمن الغذائي، الجميع لا يساوم على وقت الشعب الغذائي ويجعل موضوع السياسة في جانب وحياة المواطنين وغذائهم في جهة ثانية وهي الجهة الراجحة طبعاً، لكن هنالك شيء معين نحن كان لدينا شيء معين ربما تحفظات لأنه بعض الشركات والمشاريع وغيرها وأردنا الاقتصار على قوت الشعب في الرعاية الإجتماعية والمزارعين وسعر الحنطة وباقي التفاصيل، واعتقد إن السيد (مصطفى) قدم عدة نقاط في هذا الموضوع، لكن في حال تم إقرار هذا القانون الأمن الغذائي والتنمية سوف تحصل المحافظات على مليارات، في بعض المحافظات الحكومة التنفيذية غاب عنها الدور الرقابي من خلال حل مجالس المحافظات، وبالتالي أصبح المحافظ بدون رقابة، نحن نحتاج تفعيل، أن نضمن فقرة معينة في قانون الأمن الغذائي أن يكون تفعيل من قبل أعضاء مجلس النواب في إعداد الموازنات والرقابة على صرف الموازنات ضمن هذه المبالغ والمبالغ بالمليارات،

وربما تصرف لبعض المحافظات لأن المبالغ لم تصرف لها منذ سنوات وهذه بدون رقابة سوف تكون، ولا يوجد حالياً سوى اعضاء مجلس النواب هم يجب أن يفعلوا ليراقبوا هذه الاموال ضمن المشاريع.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الآن الجهة الوحيدة المسؤولة عن جميع مفاصل الدولة العراقية هو مجلس النواب العراقي، لا توجد جهة رقابية غير مجلس النواب تمارس هذا الدور، أنت الجهة الوحيدة من حقك على المحافظ ان تطلب أي بيانات ويزودك بها وتتابع وتراقب ولا يستطيع احد ان يسلب حقك، انا اقول حتى الكشوفات التي يصدرونها اقترح ان يكون لها ختم ولا تمرر إلا بعد الاطلاع عليها كنواب المحافظة ونرى إستحقاقات المحافظة، هل مزاجية او بحسب الإستحقاقات الموجودة، أنا شكرتك سابقا وأشكرك على جهودكم المستمرة خصوصاً في الاستضافات السابقة التي كانت، لدينا حوادث معينة وانا أخبرتك سابقاً إنها خطوات استباقية وأيضاً موضوع اللجان وتوزيع اللجان وهذا التوازن الذي حصل الجميع راضٍ عنه، انا اقترح ان تكون هنالك لجنة، جميع السادة النواب ذكروا الكثير من التفاصيل مختلفة ربما ثمانية أو تسعة أمور تكرر، يعني موضوع البديل والمحاضرين المجانيين وسلم الرواتب والإداريين وموضوع الصحوات وأيضاً موضوع البت في المادة (٢٥) والمفسوخة عقودهم وشهداء الصحة ومنسبيهم هذه أمور تطرح بإستمرار في الشارع وأيضاً تكون فيها إحتياجات ومظاهرات، اقترحت أن تشكل لجنة من مجلس النواب بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأيضاً باقي الوزارات للبت بهذه الأمور، لأنها لغة الشارع حالياً والمظاهرات مستمرة وموجودة بهذا الخصوص، فتشكل لجنة لتقارب وجهات النظر والبت بهذه المواضيع.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

أخيراً: موضوع هيأة الاستثمار للأسف مثلاً في محافظة الديوانية محافظة كاملة فيها فقط (٤٤) مشروع إستثمار، ومنها يكون على مساحة أرض ما يقارب (٢٠٠) متر هذا مشروع إستثماري، محافظة كاملة لسنوات سابقة (٤٤) مشروع إستثماري، أثني كثيراً على هذه الجلسات وهذه الجهود وربما منهم من تداخل ومنهم لازالوا جالسين ليستمعوا هموم الشعب، هذه الجلسات تعطي انطباع للمواطنين إن مشاكلهم يتم طرحها، لأنهم يعتبروا مجلس النواب وعضو مجلس النواب بيتهم الوحيد الأمن الذي يكون قريب منهم جداً، فيجب أن تكرر هذه الجلسات بإستمرار لأن المواطنين بحاجة على الأقل أن تطرح مشاكلهم داخل بيتهم.

- النائب حيدر الخزاعي:-

متابعة قانون الأمن الغذائي تم اقتراح داخل اللجنة المالية أن تُشكل لجان فرعية لمتابعة تنفيذ القانون، مثل اللجان التي تتابع تنفيذ البرنامج الحكومي، سوف تكون هنالك لجان فرعية تتوزع على المحافظات وعلى الوزارات لمتابعة تطبيق القانون، لأنه على اعتبار يجب صرف كل أمواله قبل ١١/٣٠، وان يتم صرفه كله خلال هذه السنة، إن شاء الله سوف يكون ناك هكذا مقترح ونحقق هذا الشيء.

- النائبة أميره عبد الرسول كاظم العتابي:-

هناك فقرات منصوص عليها في قانون العدالة الإنتقالية قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ لم تفعل لغاية الآن، السجناء السياسيين لم يحصلوا على مستحقاتهم من التأمين الصحي والضمان والدراسة والفروقات فقط الراتب، السجناء هنالك فقرات تخصهم ولم يحصلوا على مستحقاتهم كما يحصل مع ذوي الشهداء.

النقطة الثانية: ذي قار تغلي والدوائر تتعطل بين الحين والآخر والطرق والجسور تغلق وهذا يعطل حياة المدينة، دخان الإطارات يؤذي المواطنين ويسبب الأمراض كما هو معروف، بالمقابل الشباب يفترشون الأرصفة والشوارع مطالبين بفرصة للعيش لبناء حياتهم وهذا حقهم بوطنهم الغني بالثروات، ونظراً لعدم وجود تعيينات حالية وعدم وجود تخصيص مالي أنا كعضو في لجنة العمل لدي مشروع يعمل على تشغيل المئات بل الألاف دون تكليف الدولة أرجو دراسته والموافقة عليه، وأتعهد امام السادة النواب إنه سوف يطبق في جميع المحافظات عند إثبات نجاحه.

النقطة الثالثة: الكثير من المرضى والمعوقين يطالبون بتسهيل معاملاتهم والإسراع بالإجراءات لأنهم بحاجة للعلاج والدواء.

النقطة الرابعة: قانون رقم (٢٥) هنالك الكثير من المناشدات سبقني بها السادة النواب بشرح الفقرات، المواطنين وخاصة شريحة الفقراء دفعوا واشتروا قطع أراضي وبدأوا البناء للمنتصف فاجأهم القرار يرجون دراسة الموضوع وإنصافهم بإلغاء القرار.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هناك موضوع مهم تطرقت له السيدة النائبة (أميرة الفتلاوي) بخصوص التعينات والشباب يطالبون بالتعيين، والجميع يعلم النائب مطلوب منه فقرتان من خلال تجربتي بالعمل البرلماني، يطالبونك بالتعيين والخدمات، الخدمات ممكن أن نوفرها، التعيين قلتها سابقاً بأكثر من مناسبة العراق عدد نفوسه (٤٠) مليون عدد الموظفين لدينا (٤) مليون، في أمريكا عدد نفوسهم (٣٠٠) مليون عدد الموظفين لديهم (٤) مليون، الصين (١.٥) مليار نسمة عدد الموظفين والعمال في قطاع الدولة بحوالي (٦) مليون، العراق أعلى بلد قياساً بنسبة سكانه في التعيينات الاول بالعالم، مع هذا الاول بالعالم بالبطالة نسبة البطالة لدينا عالية جداً، كيف تحل هذه؟ أي شخص يقول أنا أحل مشكلة البطالة وأعين جميع الخريجين في البلد مستحيل، هنالك جوانب معينة، أولاً الاستثمار، وهنالك موضوع واتمنى من السادة في لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني أن تدرسه ويجب أن ننفذه وهو قانون الضمان الإجتماعي، عندما تعمل في دائرة بدلاً من أن تذهب وتصبح شرطي أو جندي او تعمل في الصحة أو في الكهرباء أو أي وزارة، تعمل في فرن أو (سوبر ماركت) او محل بقالة أو سائق تاكسي لدى شخص يأخذون ضمان إجتماعي من راتبك أو من الجهة التي تعمل لديها وتحول إلى التقاعد ويكون مضمون حقك إذا أصاب مرض يكون لك الحق بالكفالة الصحية وحق التقاعد حالك حال الجندي أو الشرطي أو أي موظف تحال للتقاعد وتضمن حقك وحق عائلتك، هذا يجب أن نعمل عليه حتى نستطيع أن نتخلص من قضية البطالة، اما بهذه الطريقة لا تستطيع الدولة العراقية أو الحكومة العراقية أو مجلس النواب العراقي القضاء على البطالة، أتمنى ان تُدرس بشكل جدي ويشرع فيها قانون ملزم لجميع الجهات التي يعمل بها الموظفين والعمال.

- النائب غايب فيصل عنيد العميري:-

ابدأ كلامي بمقولة راعى واقعياً ولو بنسبة كبيرة إن إستقرار ذي قار أو إستقرار العراق يعتمد على إستقرار ذي قار للأسف عانت ذي قار وما زالت تعاني لذلك أرى إن سكوتنا سوف يزيد من الوضع سوء، ما يقارب أكثر من أسبوعين هناك رجوع للفوضى في المحافظة لذلك يجب أن نحرك ساكن وليس ببعيد أن يعود الوضع إلى المربع الأول، هناك بطالة كثيرة وكبيرة في المحافظة، هنالك أكثر من (٢٧) ألف درجة وظيفية حذفت تحتاج إلى استحداث، وأقصد هنا بالحذف والإستحداث في موازنة عام ٢٠٢١ الذي تم إيقافه، يجب أن يكون هناك تحرك حكومي وبرلماني في الموازنة القادمة بإعادة العمل في الحذف والإستحداث، الوضع الأمني غير مستقر نعم نحتاج إلى دعم القوات الأمنية لكن بنفس الوقت يجب أعادة النظر بالقادة الامنيين، وضع المحافظة لا يتحمل واعيد وأكرر بأن إستقرار العراق يعتمد على إستقرار المحافظة، كذلك أطالب أن تكون هناك وقفة جادة من الحكومة ومجلس النواب لهذه المحافظة التي عانت ما عانت، أطالب كذلك وأؤكد هذه المطالبة ان تكون هناك زيارة من قبل رئيس الوزراء ورئاسة مجلس النواب إلى المحافظة قريباً، وأعتقد إن هذه الزيارة سوف يكون لها وقع كبير في نفوس أهالي محافظة ذي قار وكذلك تستحق هذه المحافظة الزيارة من قبل هيأة الرئاسة في مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء، من اجل رؤية الوضع في أرض الواقع وكذلك وضع حلول عاجلة ومناسبة إن شاء الله.

ثانياً: هناك الكثير من البطالة كما ذكرت سيادة الرئيس في العراق، واعتقد إنه هنالك حل جذري ومناسب وواقعي ومنطقي وعقلاني، وهو تشريع قانون يسمى حماية الخريج، هذا القانون موجود في بعض الدول العربية وحتى الإقليمية، وببساطة يخصص راتب شهري لكل خريج بعد تخرجه أي ما يقارب (٢٥٠) ألف دينار يتم استلامها من الخريج بعد التخرج لحين أن تتوفر فرصة عمل سواء في القطاع الخاص او العام، حالياً انا في طور كتابة هذا القانون إن شاء الله بالاعتماد على بعض القوانين الموجودة في بقية الدول، ويَخرُج بمخرج مناسب للعراق والعراقيين وقتها سوف أقدمه لهيأة الرئاسة من اجل المضي بتشريعه، وإن شاء الله سوف يلاقي استحسان وموافقة الرئاسة والسادة النواب.

ثالثاً: فيما يخص التسكين أعتقد إن احد السادة النواب ذكر ذلك، هنالك الكثير من الموظفين الذين يعانون من هذه المسألة، كنا في الدورة البرلمانية السابقة قد قرأنا تعديل قانون الملاك قراءة اولى وقراءة ثانية لكن لم يسعفنا الوقت من أجل التصويت على التعديل، لذلك أطالب رئاسة مجلس النواب بإدراج تعديل قانون الملاك في الجلسات القادمة من أجل الذهاب إلى قرأته قراءة اولى وثانية من جديد ومن ثم التصويت عليه.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

أنا اتحدث عن العمالة الاجنبية والعمال الأجانب في العراق في الشركات النفطية هنالك إختصاصات نادرة جميعنا ندعمها ونساندها، لكن انا اتجول في بغداد في مطاعمها وذهبت إلى خياط ووجدت عامل اجنبي وفي المكوى اجنبي ومحلات الملابس فيها اجنبي، تواصلت مع وزارة العمل مبدئياً لديهم (٥٠٠) ألف عامل أجنبي، يحتاج منا كمجلس نواب ومن الحكومة والوزارة المعنية أن تتابع هذه القضية وبجدية، نحن لدينا (٢٦٥) ألف مدرس ومعلم مجاني ولدينا (٥٠٠) ألف عمال اجنبي، لدينا حلول والسادة اعضاء مجلس النواب نحتاج قرار حقيقي، ادعو من خلال مجلس النواب المواطنين ليس من المعقول إنه ليس لديك شخص بحاجة لعمل وتحضر عامل أجنبي.

النقطة الثانية: كنا مع السيد محافظ واسط والسادة في الجمهورية الإسلامية على المنفذ الحدودي أن تكون منطقة حرة، قضاء بدرة منفذ زرباطية الحدودي تكون منطقة حرة، الجانب الإيراني أكمل جميع الاجراءات لكن نحن بما إنه السادة النواب والرئاسة والحكومة موجودة أن نسهل هذه القضية سوف تكون البوابة الشرقية للعراق، إذا كان قضاء بدرة هو المنطقة الحرة وسوف يكون فيها ألاف العمال تقضى على البطالة في واسط، أنا أتحدث بإعتباري الممثل الوحيد للمكون في العراق وأكبر مكون موجود بالنسبة للأقليات الستة، لكن اطلب من الرئاسة إنصاف هذه الشريحة ومن السادة النواب دعم مشروع الفيليين، حتى في اللجان لم احصل على اللجنة التي نريد، مع ذلك نحن نحترم قضية مجلس النواب والتوافقات السياسية والتعاون معهم، وأنا اطلب من السيد النائب الأول دعكم المضاعف للمكون الفيلي.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

موضوع مهم يخص وزارة الدفاع وقضية الدراسة على نفقة وزارة الدفاع، هذا الموضوع منذ سنوات كثيرة لم يكن له آلية واضحة ولغاية الآن ليس له آلية واضحة، حتى طلاب الكليات يتبعون الآلية ويقدموا على نفقة وزارة الدفاع وخاصة المجموعات الطبية والهندسية، الموضوع يتم عن طريق الاستثناءات، او الطلبات التي تقدم عن طريق السادة النواب وهذا إجراء غير صحيح فتكون كأنها قضية فضل، السيد وزير الدفاع والكادر المتقدم في الوزارة يوافقون على الطلبات الشخصية المقدمة وبعدها يحال إلى آلية لتعيينهم أتمنى هذا الموضوع أن يأخذ بنظر الإعتبار مئات الطلبات تصلنا بشكل خاص وعندما نرفضها يخبروننا إن الطلبات يوافق عليها إذا رفعت عن طريق نائب، بالنتيجة يجب وضع آلية محددة حالها حال التقديم على الكليات العسكرية والشرطة، آليات ونقاط وإنما يترك هكذا الموضوع مجرد استثناءات هذا غير صحيح، بالنتيجة يجب أن نعظم مؤسسات الدولة ونمضي بالإجراءات السليمة.

القضية الثانية: دعم هيأة النزاهة هذا موضوع جداً مهم، هيأة النزاهة تعاني من عدم التعاون اغلب الجهات التنفيذية لعمليات إجراء التحقيق، إذا كانت محالة للنزاهة تتطلب تحقيق إداري وهذا سوف يتأخر وقضية تزويد المعلومات والتزويد بالبيانات، تكون عملية جداً معقدة وأنا أطلعت على هذا الملف بشكل دقيق، هنالك قضايا مضى عليها أكثر من سنة، هنالك أسباب للتأخير داخل هيأة النزاهة هذه نعالجها، لكن تعاون الحكومة ودوائرها يجب أن يكون على وجه السرعة حتى لا يكون هنالك تسويف في قضايا التحقيق التي تصدر من قبل النزاهة، هناك قضايا مضى عليها أكثر من سنة فيجب التعاون مع هيأة النزاهة:

القضية الثانية: تخص وزارة التربية وهي الحاصلين على شهادة اعلى من شهاداتهم وقضية احتساب الشهادة والأثر المالي عليها، لغاية الآن خاطبنا وزارة المالية ولم نحصل على إجابة، وزارة التربية هنالك قرار من مجلس الدولة لسنة ٢٠١٥ يلزم احتساب الشهادة من تاريخ الحصول عليها ليس من تاريخ صدور الأمر الوزاري الذي يصدر من قبل وزارة التربية الذي ممكن ان يكون الفارق بينهما ثلاث او أربعة أشهر أو أقل أو أكثر، لغاية الآن لا اعرف ما هو السبب الوزارة تخالف هذا الموضوع؟ فالأمر يكون كالتالي الطالب الذي

يُقدم لاحتساب شهادته بعد صدور الامر الوزاري إذا كان هذا الطالب من سكنة بغداد او المحافظات ويستطيع المراجعة للدوائر يُقدم تظلم للمحكمة الإدارية او يرفع دعوى لدى المحكمة الإدارية يكسب القضية بعدها يحصل على مستحقاته، القضية بهذا الروتين، هذا فيه هدر للمال العام كثير لأن وزارة التربية توفد الممثلين القانونيين لحضور الدعوة والمرافعة وغيرها والقضية خاسرة (١٠٠%)، فلا أعرف ما هو السبب لغاية الآن الوزارة لا تعمل بالقرار وتحتسب الشهادة؟ وهذه بالعشرات أو بالمئات القضية، المحكمة الإدارية في بغداد والذي يسكن في المحافظات لا يستطيع الحضور فيخسر القضية.

القضية الثالثة: أطلب إستضافة وزير الصحة خلال الفترة القادمة، لدينا موضوع الحرائق قد تعاد مرة اخرى، أطلب إستضافة وزير الصحة ولدي تواقيع سوف أقدمها لحضرتك خلال الأيام القادمة يخص فقط موضوع الحرائق وما هي استعدادات وزارة الصحة لهذا الموضوع قبل وقوع الفاجعة، وحدثت لدينا الكثير من الحرائق خاصة أخرها كانت في محافظة كربلاء في مستشفى الهندية، وأنا اقولها ومسؤول عن كلامي للأسف اللجان التحقيقية اغلبها لجان بائسة ولا تنصف الضحية، لا تتناسب حجم العقوبة او التوصيات باللجنة مع الفاجعة التي تحدث لإزهاق أرواح مواطنين او حرق مؤسسات، حتى وإن كانت عدم ازهاق أرواح المواطنين هذه تفقد ثقة المواطن بالمؤسسة الصحية، فيجب أن تكون العقوبة رادعة فنتمنى إستضافة وزير الصحة لموضوع فقط الحرائق خلال فصل الصيف.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة لموضوع النزاهة أدعو لجنة النزاهة في هذا الأسبوع أن تستضيف رئيس هيأة النزاهة مع الكادر المتقدم لكي تطرح الملفات المهمة والحاكمة بسبب انتشار الفساد بشكل واضح ويجب أن تحسم هذه الملفات، كذلك أدعو النائبة (لقاء أل ياسين) باستضافة وزير الصحة ومتابعة هذا الموضوع بلجنة الصحة والبيئة.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

الجانب الاول: بخصوص قانون الامن الغذائي، كانت لي مداخلة مع رئاسة المجلس بخصوص قانون الأمن الغذائي وقلنا لن نمضي بهذا القانون قبل استشارة المحكمة الإتحادية في وقتها، حدث جدال لكافة النواب ومن الرئاسة، وبالنتيجة وصلنا إلى مرحلة صدر قرار من قبل المحكمة الإتحادية بإيقاف القانون ولا يمكن المضي به، نحن الآن ماضين بقانون تشريعي من قبل مجلس النواب باتجاه قانوني صحيح ومشرع حالياً، نحن نتمنى أن يكون هنالك تنسيق بين التشريع والمحكمة في بعض القوانين حتى لا نخوض هكذا قرارات ممكن ان تكون في بعض الأحيان خاسرة ومردودها من الشعب تجاه المجلس التشريعي جداً صعب، الجانب الثاني كنا نتأمل أن ترفع الموازنة الإتحادية كاملة وليست قانون يخص جزئيات معينة إذا كان يحق لنا تشريع قانون يخص الأمن الغذائي وفيه جنبة مالية، فبالإمكان رفع الموازنة الإتحادية بشكل كامل باتجاه عكسي إذا كان هناك تأخير في عملية تشكيل الحكومة ونلاحظ نحن المعطيات أمامنا جداً صعبة ونتمنى ان يكون هناك خروج من الانسداد السياسي.

الجانب الثاني: هنالك استيلاء على جميع الأراضي والمناطق الخضراء سواء كان في محافظة بابل أو في باقي المحافظات، وخاصة في السنوات الأخيرة بعد سنة ٢٠١٩ ولغاية الآن، الاستحواذ غير طبيعي على كافة المناطق الخضراء وتحويلها إلى قطع سكنية وتوزيعها إلى شخصيات سياسية معروفة أو من هو يدفع ثمن مقابل استحواذه على هذه القطع السكنية دون إن تذهب إلى أصحاب الاستحقاق الحقيقي، اتمنى ان تمنحونا فرصة لتقصي الحقائق لتشكيل لجنة في محافظة بابل بالأخص لدينا استيلاء على كافة الأراضي، حتى هنالك أراضي تابعة لوزارة التربية تم توزيعها وتحويلها إلى قطع سكنية إضافة إلى مواقع أخرى من المواقع المهمة في هذه المحافظة، وانتم تعلمون وما الآن من مجريات تغيير المناخ وبحاجة للأراضي الخضراء، والآن تلاحظون جميع المساحات الخضراء تم تحويلها إلى قطع سكنية، وكنا نتتمى لو ذهبت لعوائل الشهداء، عوائل الشهداء والجرحى لغاية الآن لم يتم إنصافهم في توزيع القطع السكنية والمنح شهداء (٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٧) أتمنى من السادة النواب ونحن سوف نسأل أمام الله لم يستلموا مستحقاتهم لغاية الآن، هذه العوائل للشهداء الذين ضحوا بدمائهم والجرحى أتمنى أن تكون هنالك مجالس تحقيقية تجاه المحافظين ومدراء البلديات في عموم المحافظات وليست في محافظة بابل، انا اتكلم بشكل عام عن جميع المحافظات ما زالت هذه العوائل تعاني، طفل في عام ٢٠٠٥ والده استشهد والآن عمره (٢٠) سنة ولغاية الآن يعيش في التجاوزات، هذا من الإنصاف والتقدير للدماء الموجودة، هذه

المشاكل كثيرة أنا اتمنى ان تكون هناك لجنة في هذا الموضوع، ويساعدوننا فيه لغرض تلقي الشكاوى من كافة المواطنين بخصوص البلديات والاستحواذ على الأراضي وتقديمها إلى حضرتك وتشكيل لجنه لغرض متابعتها مع المحاكم المختصة، لقد تطرقت حضرتك إلى إقرار قانون العمل والضمان الإجتماعي ونحن عاملين على هذا القانون بإعتباري أحد أعضاء هذه اللجنة، وهذا قانون مهم، وقبل أن اختار أن أكون عضواً في هذه اللجنة كانت لدينا دراسة واسعة في هذا الموضوع، لكن في نفس الوقت هناك الكثير من الخريجين الغير معينين وهذا حقهم يطالبون نتيجة تخرجهم بالتعيينات أسوةً بأقرانهم الماضين، المشكلة التصريحات متناوبة بين الوزارات والسياسيين لا يوجد هنالك تصريح واضح لهذه الفئة لجميع الشرائح، التصريحات السياسية متضاربة سواء كانت من الحكومة التنفيذية او من التشريعية أو من غيرها، هناك وعود كاذبة بالنتيجة لابد ان يكون مصارحة هل هناك فعلاً فقرات حذف وإستحداث سوف تكون لهذه الفئة الغير معينة، هناك شاغر موجود الآن ما عدد هذه الشواغر وعدد هذه الوظائف حتى يكون إشغالها بشكل ملائم للوظيفية وبعد ذلك يتم الإعلان بعد إقرار هذا القانون، فيما يخص الفاحصين من وزارة الداخلية والدفاع وكذلك الصحوات والحشد الشعبي وحشد الدفاع وعقود وزارة الإتصالات الذين لديهم خدمة (٢٠) سنة ولغاية الآن بشكل عقد وكذلك ذوي المهن الطبية والصحية، عندما نذكر هذه المشاكل الموجودة لدى المواطنين، هذه المشاكل ترفع بكتب رسمية، جميع ما ذكرته يرفع بكتب رسمية من مجلس النواب إلى الوزارات المعنية لغرض بيان رأيها في هذا الموضوع، لا يوجد أي حل جذري ولا يوجد جواب صريح للمواطن، وزارة المالية عليها ان تبين هذا الموضوع لكافة الفئات الموجودة والمشمولة، سواء كان المشمولين بعملية التعيين أو من هم الفاحصين منذ عام ٢٠١٩ تم إكمال الفحص والإجراءات وهناك تعيين موجود، ويقولوا لماذا نحن غير مشمولين؟ ويتم إستبدال الأسماء هذه تعطي شبهة على الحكومة، يحتاج التعان بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في حسم هذه الملفات بالكامل.

نقطة أخيرة: فيما يخص الموازنة، نبحث عن الموازنة وعن السيولة المادية والآن لدينا وفرة تفوق الوفرة الموجودة وهي لدى الفاسدين والموجودين الآن وهم في العراق يخرجوا ويستولوا على المال العام، ولم يتم إصدار حكم فيهم لغاية الآن، وما زالوا يتمتعون بالكثير من الأمور المالية للأسف، وأنا بإمكاني أن أزودك بالكثير من الأسماء من هؤلاء وإضافة إلى الدعاوى التي تخصهم وما زالوا يتمتعون بما اغتصبوه من اموال الشعب.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لقد أثرت موضوع مهم، تبقى مداخلة واحدة وننتهي، قضية مجلس النواب يجب ان نعلم نحن الجهة الشرعية الوحيدة في البلد منتخب ومصوت عليه ونحن نمثل الشعب، والشعب هو مصدر السلطات هو من يقرر، نعم لدينا دستور ونظام داخلي، ولكن احياناً الضرورات تبيح المحظورات، وفي القرآن الكريم قال الله تعالى (فمن اضطر فغير باغٍ أو معتدٍ). صدر الله العلي العظيم، اضطرار أحياناً تضطر حكومة لا تشكل صراعات سياسية، هل نترك المواطنين ونحن منتخبين من قبلهم، وكل نائب الأف المواطنين وضعوا ثقتهم به، ما هو الحل الموازنة لن ترسل؟ لأنه حسب القانون والمحكمة الإتحادية لم ترسل الموازنة، هذا حقنا ولا يستطيع أحد أن يسلب حقنا، من حق رئيس الجمهورية ان يرفع مشاريع القوانين إلى مجلس النواب هذا حسب الدستور والنظام الداخلي، ومن حق مجلس النواب أن يقترح قوانين، لم نعمل خطأ والذي يريد الاعتراض هناك محكمة اتحادية وقانون، إذا خالفنا القانون والدستور ممكن، لكن نحن عندما جئنا بقانون الأمن الغذائي ويشرع من خلال (٥٠) نائب طلبوا بحاجة لهذا القانون، والحكومة رأيها مع هذا القانون والقانون محدد في فقرات معينة، الذي هو رعاية إجتماعية والكهرباء والتجارة التي هي البطاقة التموينية، وإذا نحن نزيد الفساد لماذا انتخبنا المواطنين؟ نحن مسؤولين امام الله والشعب أن نقلل نسبة الهدر العام في هذا القانون، ما هي المشكلة في الموضوع؟ لماذا يتعرض فلان وفلان، هل هنالك داعٍ للاعتراض، إذا جلسنا ونترك الامور هكذا، الحكومة لا تستطيع عمل شيء ولا تستطيع الصرف، ما هو الحل؟ هل يوجد حل؟ هذا الاضطرار، هذا الموضوع يجب أن نعالجه، اما المواضيع الأخرى التي أثرتها فمن خلال اللجان ومن خلالنا نحن مستعدين للمساعدة، اعترضوا علينا قانون أمن اتحادي، لكن سوف نتحاور مع السادة في مجلس القضاء مع المحكمة الإتحادية يجب أن نخرج بحل ليس من المعقول أن يبقى البلد معطل لسنوات، يجب أن يكون هنالك حل، توجد حلول وبالتأكيد سوف

نتحاور مع السلطة القضائية بخصوص إذا إستمرت الحياة بهذه الطريقة وهذا التعطيل، يجب أن يجدوا حل لأنفاذ المواطنين، وإلا لا يمكن ان تتعطل الحياة.

- النائب سالم سوادي خصاف الغراوي:-

بالنسبة للقطاع المختلط يعاني الكثير من المشاكل الذي أدى إلى إنتهاء الصناعة المحلية والمنتج المحلين عندما زرت بعض القطاعات المختلطة من ضمنها شركة الأنابيب العراقية، التي كانت تنافس المنتج الأجنبي، عندما أطلعت على مشاكلهم وجدت الخطوط الإنتاجية جميعها موجودة العاملين موجودين، نصفهم مسرح في البيت ليس لديهم أموال لإعطائهم، مشكلتهم المنتج الذي يجلبه التاجر العراقي أو المستثمر من الخارج يكون أرخص من المنتج العراقي لكن ليس بكفاءة المنتج العراقي، مشكلتهم الوحيدة قلت لهم بماذا نستطيع أن نخدمكم ونساعدكم، طلبوا إلغاء الإدخال الكمركية على هذه القطاعات المختلطة حتى عندما تصنع المنتج يكون بسعر أما يضاهي المنتج المستورد او أرخص منه، حتى تعود الصناعة المحلية، بالإضافة سوف ينهي البطالة وهي كبيرة جداً، لدينا المصانع المعطلة لنتكلم بها ونقول القطاع المختلط بدأ ينتهي، وإذا لم نسعفه، الخطوط الإنتاجية وموظفيه أصحاب الخبرة مستقبلاً ينتهي سوف يتحول إلى إستثمار ولن تستفاد منه الدولة ولا المواطن، لدي بعض المداخلات التي تداخل بها السادة النواب فقط أذكرها بعجالة، بالنسبة للبطاقة الحمراء هؤلاء ظلموا في النظام السابق ولم يحصلوا على أي حقوق في هذه الحكومة أيضاً وكانوا يطلق عليهم (البدون)، لذلك نطالب رئاسة المجلس إنصافهم بتشريع قانون يعمل على إرجاع حقوقهم، بالنسبة لاستحقاق ذوي الشهداء وهذا جانب نعاني منه نحن النواب جميع الطلبات تصلنا من قبل ذوي الشهداء والمفقودين والجرحى لغاية الآن لم يتحصلوا على أي حقوق، مضي خمس او عشر سنوات من استشهاد الشهيد وهذه الدماء الطاهرة التي دفعها حتى نأتي نحن ونجلس بمجلس النواب وذويهم لم يحصلوا على حقوقهم لذلك نطالب بتشكيل لجان قضائية في كل محافظة لمتابعة هذه الحقوق.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

انتظروا قليلاً.

- النائب سعيد عبيد كاظم الموسوي:-

موضوع الحدود العراقية بعد تتبعنا ليسر العمل على الحدود العراقية من الناحية الأمنية والاستخباراتية من خلال تدقيق موقف الحوادث للفترة من ٢٠٢٢/١/١٥ ولغاية الآن لاحظنا وجود عدد كبير من حالات التسلل والتهريب من خلال حدود الدولة المجاورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتبين إن اغلب حالات التسلل هي لأشخاص يحملون الجواز الباكستاني او الأفغاني ومن عدة طوائف حيث يقوموا بالتسلل إلى عمق الأراضي العراقية، ويتم الاعتقال من قبل الجهات الأمنية العراقية دون معرفة اسباب دخولهم بأعداد كبيرة إلى الأراضي العراقية وهذا يدل على تهديد الأمن العراقي لذا يجب الإيعاز إلى الجهات الامنية والاستخباراتية لمتابعة مثل هؤلاء في بقية المحافظات العراقية واتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحقهم للحفاظ على أمن العراق خوفاً وتحسباً من حدوث خروقات امنية، هذا اولاً.

ثانياً: يجب إعادة النظر بتولي القيادات الأمنية المسؤولة عن قاطع المسؤولية الامني.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا أشكر السادة النواب الذين تأخروا في الجلسة.

- النائب .....:-

في السنتين الأخيرة وخاصة في جائحة كورونا لدينا الجيش الأبيض وأعطى شهداء كثر، هذا الجيش العظيم الكبير قدم للعراق لكن لم يأخذ الإنصاف، صدر قرارين من قبل مجلس الوزراء بإنصاف شهداء الجيش الأبيض، لكن جميع المحافظات لم تنفذ هذا القرار حقيقة، أصبحت انتكاسة حقيقية في هذه الوزارة واليوم أبنائكم وعوائل الشهداء في هذا الجيش يطالبون مجلس النواب أن تكون لهم وقفة حقيقية لإنصافهم ودكتور (غايب العميري) على علم وعضواً في لجنة الصحة والبيئة ورأى هذه الجائحة وما قدمه الجيش الأبيض، باسم المجلس نطالبكم بان تكون لكم وقفة مع هذا الجيش.

- السيد حاكم عباس موسى الزامل (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد من خلال لجنة الصحة والبيئة هنالك قوانين هنالك تثمين، الدكتورة (لقاء) من النواب المتميزين المعروفين بجديتها وعملها والآن هي رئيسة اللجنة، وكذلك السادة الدكتور (غائب) والسادة الآخرين نتمنى أن يُشرع قانون يضمن حقوق هؤلاء، فعلاً الجيش الأبيض يستحق الكثير، الذي أقوله الآن الساعة ٥:٣٠ دقيقة عصراً وباقي عدد من السيدات والسادة النواب ويناقشوا قضايا تهم المجتمع هذا دلالة على حرصهم وتفانيهم، مبدأ الثواب والعقاب بالتأكيد موجود، هنالك نواب متميزين مثابرين سوف نذكرهم في الفصل التشريعي كان هنالك نواب متواصلين طرحهم إيجابي فاعلين مؤثرين يتواجدوا هكذا وقت وأنا ادعو الدائرة البرلمانية بتفعيل الغياب والحضور، لأن هذه الفترة الفائتة لم نكن نهتم بهذا الامر، لا يجوز إنتل أنتخبك المواطنين وتبقى في البيت وتسافر خارج العراق وهامل هذه الشريحة التي انتخبتكَ، اليوم عندما طرحتا وتميزتم عن الآخرين وبقيتم لغاية الساعة ٥:٣٠ دقيقة تطرح موضوع معين كل نائب حسب اختصاصه أو حسب ما مر به أو رآه، هذا ليس أمر طبيعي هذا واجبك ومهمتك لكن نأمل من الآخرين لكن لا نريد ان نلومهم لأسباب معينة أن يكون تفانيهم وحضورهم وطرحهم للمواضيع، لذلك كتاب شكر للسيدات والسادة النواب الذين بقوا من مكتبي وأسمائهم موجودة والذين تداخلوا، القضية الأخرى الحضور في جلسة مجلس النواب لا تقل عن الحضور في اللجنة، جميع رؤساء اللجان ونوابهم والسكرتارية يفعل الحضور والغياب في اللجان، لا يوجد شيء يدعى أن تسجل في لجنة وتعتبر عطلة الدوام طبيعي، وكنت أنا في لجنة الامن والدفاع إذا تأخر شخص بدون عذر يتم تغييبه وينقطع راتبه وينشر بالنشرة حاله حال الذي لا يحضر في جلسة مجلس النواب حتى نحافظ على النصاب ونحافظ على تشريع القوانين حتى تكون اللجنة فاعلة ومحترمة امام الآخرين، ولذلك يُفَعل الغياب و الحضور في مجلس النواب في الجلسة ويفعل في اللجان من الأسبوع القادم، ستكون الجلسات لاجتماعات اللجان الاحد والأثنين والثلاثاء أما يوم الأربعاء ستكون للجلسة الساعة الحادية عشر صباحاً، نأمل من السادة النواب في اللجنة القانونية وكذلك لجنة العلاقات الخارجية ان تأتينا بقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني (إسرائيل) يوم الأربعاء للتصويت عليه ومثلما ذكرت أتمنى هذه لأجيالنا ولأبنائنا وتاريخنا نقول نحن صوتنا في مجلس النواب العراقي في الدورة الخامسة على قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي لا يحضر وكان لديه عذر مشروع هذا شيء خاص، والذي لا يحضر نقول فلان الفلاني لم يحضر والنائب الفلاني والنائبة الفلانية حضروا وصوتوا في هذا المشروع الذي يعد تاريخي والذي ينتظره الشعب العراقي، السادة الموظفين الدائرة البرلمانية والسيد الوزير، ترفع الجلسة إلى يوم الأربعاء الساعة الحادية عشر للتصويت على قانون تجريم التطبيع.

رفعت الجلسة الساعة (٥:٣٠) عصراً

****

****